برهان كلنبوى

هذه رسالة نفيسة مرغوبة * ومتن متين مقبولة * ومسماة بالبرهان
فى فن المنطق * للعالم المحقق * والفاضل المدقق * والمرحوم
اسماعيل افندى الشهير بكلنبوى * عليه رحمة من ربه الملك القوى *

معارف نظارت جليله سنك ٨٩٠ نومرولى رخصتنامه سيله

درسعادت

(مطبعهٔ عثمانيه)

١٣١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

٢قوله (احكامه الخمسة) الخ هی الوجوب والندب والاباحة والكراهة والحرمة ٢قوله (الامانات المحمولات) الخ وهی الامانات التی عرضت علی السموات والارض والجبال فاشفقن منها وحملها الانسان فاعرف ٣قوله (وهو ملاحظة المعقول) الخ المراد من الملاحظة والترتيب ماهو الاختیاری کما هو المتبادر من الافعال الاختيارية المسندة الی ذوی الاختیار فیخرج الملاحظات الاضطرارية فی الحدسيات وغيرها مما كان الحكم فيها بواسطة القياس الخفی الحاصل دفعة بالاضطرار لا بالاختيار من البديهيات ٣قوله (واجزاؤه الكليات الخمس) الخ هذا مبنی علی التغليب والا فالنوع الحقيقی ليس بجزء منه اصلا ٤قوله (بحيث يحصل) الخ صيغة المضارع للاستمرار فلا يكون الحصول فی بعض الاوقات دون بعض دلالة والدوام بين الفهمين كناية عن اللزوم بينهما بقرينة انهم عرفوا الدلالة باللزوم بين العلمين فينطبق علی ماذكروا تأمل ٤قوله (كدلالة الضرب) الخ عدل عن المثالين المشهورين من قابل العلم للانسان والزوج للاربعة لانهما ليسا بمطابقين للممثل علی مذهب اهل المعقول من اشتراط اللزوم

البين بالمعنى الاخص فى الالتزام بخلاف الضارب والمضروب للضرب فان الضرب من مقولة الفعل وهى من الاعراض النسبية وجميع الاعراض النسبية من المقولات السبعة المفصلة فى الحكمة يتوقف تصورها على تصور طرفيها ٤ قوله (بخلاف العكس) اى ليس لزومهما للمطابقة متيقنا سواء كان عدم اللزوم متيقنا كما فى التضمن فان المطابقة متحققة بدونه فى الماهيات البسيطة اولم يكن شئ من اللزوم وعدمه متيقنا كما فى لزوم الالتزام اذ يجوز أن يكون لكل ماهية مركبة وبسيطة لازم ذهنى وان لا يكون لبعضها* وقوله كلزوم احديهما للاخرى من قبيل الثانى اما لزوم الالتزام للتضمن فلما مر من جواز أن يوجد لكل ماهية مركبة لازم ذهنى وان لا يوجد لبعضها واما لزوم التضمن للالتزام فلانه يجوز ان يختص الالتزام بالماهيات المركبة وان لا يختص ٤ قوله (وكل من المفرد والمركب) الى آخره انما تعرضنا لتفصيل ابحاث الحقيقة والمجاز مع ان كتب المنطق خالية عنها لتوقف الافادة والاستفادة عليها كثيرا وهم انما تعرضوا لمباحث الالفاظ لاجل ذلك التوقف فلا وجه لتعرضهم لما عداها دونها كما لا يخفى ٤ قوله (او فى لازمه مع جواز) الخ ينبغى ان يعلم ان المراد باللزوم ههنا هو اللزوم المعتبر عند اهل العربية وهو اللزوم فى الجملة كليا كان او جزئيا عقليا كان او عرفيا وهو ظاهر ٤ قوله (مجاز) قد يطلق المجاز على ما يعم الكناية والمجاز ٤ قوله (كاستعمال اليد) الى آخره مثال المجاز المرسل المفرد* وقوله والجمل الخبرية فى معنى الانشاء الى آخره مثال المركب ٥ قوله (بتبعية استعمال احد المصدرين) الى آخره لان للمشتقات وضعين وضع المادة ووضع الهيئة فالاستعارة فيها قد تكون بتبعية الاستعارة فى المادة كما فى القاتل لمعنى الضارب الشديد بان يشبه الضرب الشديد بالقتل فى كمال التأثير فيستعمل القتل الذى هو المصدر المذكور فى ضمن القاتل فى ذلك المعنى المشبه استعارة اصلية ثم يعتبر استعمال القاتل فى الضارب ضربا شديدا كما يستتبعه الاستعارة الاولى الاصلية فيكون الاستعارة فى القاتل تبعية وقد تكون بتبعية الاستعارة فى الهيئة كما فى نادى لمعنى ينادى بان يشبه النداء المستقبل بالنداء الماضى الذى هو المصدر الضمنى لنادى ثم يستعمل ذلك المصدر المذكور فى ضمن ذكر نادى فى النداء المستقبل استعارة اصلية ثم يعتبر الاستعارة فى الفعل

لاستتباع الاستعارة الاولى الاصلية اياها فيكون الاستعارة فى الفعل بتبعية الاستعارة فى الهيئة فتأمل ٥ **قوله** (واما فى المفرد المرموز اليه) الى آخره هذا مذهب السلف وهو المختار بخلاف ماذهب اليه السكاكىّ من ان المستعار هو لفظ المشبه المصرّح به فى الكلام كلفظ الحال فى مثالنا ولايخفى ان لفظ الحال حقيقة لامجاز فضلا عن الاستعارة وبخلاف ماذهب اليه الخطيب من انها التشبيه المضمر فى النفس وهو فى المثال تشبيه الحال بالشخص المتكلم ولايخفى ان التشبيه معنى قائم بالذهن لالفظ والاستعارة من قبيل اللفظ بخلاف لفظ المتكلم وان لم يكن مصرّحا به فى الكلام كما لايخفى ٥ **قوله** (لاتشكيك فى الذوات) الخ الذوات ههنا بمعنى الماهيات الحقيقية والذاتيات بمعنى اجزائها لابمعنى مطلق الماهيات واجزائها حتى يتوجه عليه ان للعوارض ايضا ماهيات واجزاء ماهيات فاذا لم يكن تشكيك فى شئ من الماهيات واجزائها يلزم ان لايوجد فى العرضيات والاوصاف ايضا مع انكم اعترفتم بوجوده فيهما وحاصل الدفع ان ماهيات العرضيات كالضاحك والماشى حاصلة باعتبارنا الضحك والمشى مثلا مع الماهية الانسانية التى لامدخل فيها لاعتبارنا اصلا فهما من الماهيات الاعتبارية بخلاف الانسان وكلامنا فى الماهيات الحقيقية واجزائها وفيه نظر لان الحمرة والبياض مع كونهما من الماهيات الحقيقية كليان مشككان كالاحمر والابيض ولذا قيل ان هذا المشهور غير بين ولامبين ٥ **قوله** (بمجرّد النظر الى ذاته) الخ اى مع قطع النظر عن جميع الامور الخارجة عن ذاته فلايخرج عن الكلىّ مفهوم واجب الوجود لان امتناع تكثره فى الخارج عند العقل بالنظر الى برهان التوحيد لابمجرّد النظر الى ذاته والا لاستغنى عن ذلك البرهان كل من يتصوّره بعنوان واجب الوجود وهو باطل ولايخرج ايضا مفهوم اللاشئ لان امتناع صدقه على شئ من الاشياء عند العقل بملاحظة كون كل شئ شيئا فى الواقع وذلك الكون خارج عن مفهوم اللاشئ فاذا قطع النظر عن ذلك الكون يجوّز العقل صدقه على جميع الاشياء واما قوله فى الخارج فى قوله مع كثيرين فى الخارج فلئلا يلزم ان يكون

زید کلیا اذا تصوره جماعة لان مافی ذهن کل منهم مطابق لکثیرین
موجودین فی سائر الاذهان لافی الخارج والمراد هو الثانی فلایلزم شیٔ
٥ قوله (مثل الزوج للاربعة) الی آخره فان الاربعة سواء وجدت فی الخارج
کاربعة من الناس اوفی الذهن فقط کاربعة شموس یثبت لها الزوجیة
حیث وجدت بخلاف الحارّ للنار فان الحرارة انما تثبت لها فی الخارج
لافی الذهن والا لکان الذهن حارّا عند تصوّرها لایقال هذا الدلیل
جار فی الزوجیة اذنقول لوعرضت للاربعة فی الذهن لکان الذهن
زوجا واللازم باطل لانانقول لیست الزوجیة ساریة الی محل معروضها
بخلاف الحرارة نعم ربما یتصوّر مع النار وصف الحرارة لکن الحرارة
حینئذ موجودة فی الذهن بصورتها لابذاتها والکلام فی الوجود بذاتها
والاربعة الموجودة فی الذهن یثبت لها الزوجیة بذاتها وان غفلنا عن
زوجیتها ولم نتصوّر ٦ قوله (منه مایحث عنه فی المنطق) الی آخره لایقال
مفهوم الجزئیّ جزئیّ منطقیّ مع صدقه علی الموجودات الخارجیة کزید
وعمرو وغیرهما لانانقول انما یصدق علی الصور العقلیة منهم لاعلی انفسهم
باعتبار الخارج فان زیدا مثلا باعتبار وجوده الخارجیّ لیس بکلیّ ولاجزئیّ
بل باعتبار وجوده الذهنیّ لما عرفت انهما قسمان للموجود الذهنیّ من حیث
انه الموجود الذهنیّ فافرادهما فی الحقیقة لیس الا الموجودات الذهنیة
الاعتباریة مثل هذا المانع عن الشرکة مشیرا الی زید الجزئیّ ومرادنا تلك
الافراد الاعتباریة لامطلق الافراد فلااشکال ٦ قوله (کمفهوم الواجب
والممکن) الخ اما کون الممتنع والمعدوم وغیرهما مما لاوجود لموضوعه
فی الخارج کذلك فظاهر اذلا یمکن عروضهما له فی الخارج لما تقرّر
عندهم من ان ثبوت الشیٔ للشیٔ فی ظرف من الخارج والذهن فرع
وجود المثبت له فی ذلك الظرف فثبوت امثاله للموضوع فی الذهن
فقط فیکون معقولا ثانیا واما کون مفهوم الواجب والممکن وامثالهما
معقولات ثانیة فلان الوجوب والامکان سابقان علی الوجود الخارجیّ
والثابت فی الخارج یجب ان یتأخر عن وجوده الخارجیّ لما تقرّر ولذا
جعلوا الوجود معقولا ثانیا اذالشیٔ لایتأخر عن نفسه وفیه نظر لان مایجب

ان يتأخر عن الوجود الخارجيّ هو ثبوت المفهوم فى الخارج لا نفس ذلك المفهوم الثابت ألا يرى ان الذاتيات ولوازمها سابقة على الوجود الخارجيّ حيث تثبت لافرادها فى الذهن قبل وجودها الخارجيّ مع انها ثابتة لها فى كلا الوجودين والصواب ان يقال ان الوجوب والامتناع والامكان لما كان عبارة عن اقتضاء الذات الوجود اوالعدم وعدم الاقتضاء كان كل منها نسبة بين الماهية والوجود والعدم والنسب امور انتزاعية ينتزعها الذهن عما وجد فيه فقط ٦ **قوله** (ولذا جعلوا الكلية) الخ بان اخذوا فى مفهومها المفهوم من حيث هو مفهوم ولو كان القابلية للتكثر عارضة لما فى الخارج ايضا لما قيدوا المفهوم بقيد الحيثية ليعم الموجود الخارجيّ والذهنيّ جميعا ٦ **قوله** (عند الكل) الى آخره اى عند المتكلمين والحكماء ولا يتجه عليه ان الواجب تعالى لا يتصوّره احد دائما عند البعض وبالضرورة عند البعض الآخر والجزئية والكلية فرعان للتصوّر لانا نقول غير المتصوّر كنه الواجب تعالى لا هويته الخارجية فيجوز أن يتصوّره احد على وجه يعرضه الجزئية مع عدم العلم بكنهه كما اذ رأينا شبحا من بعيد لا نعرف كنهه ولو سلم فهما فرعان للتصوّر المفروض لا التصوّر المحقق ولا شك ان هويته تعالى لو تصوّرت لكانت مانعة عن وقوع الشركة فيها وان لم تتصوّر ابدا اوبالضرورة ٦ **قوله** (عند الحكماء) انما قيد بذلك لان هذه الاشياء اجسام لطيفة عند المتكلمين فلا تكون مجرّدات عندهم ولا عند الكل كما لا يخفى ٦ **قوله** (ان كان بينهما تصادق فى الواقع) الى آخره اشار بقوله فى الواقع الى ان مدار هذا التقسيم هو الصدق وعدم الصدق فى الواقع سواء فى الخارج كما بين الانسان والحيوان اوفى الذهن كما بين الممتنع والمعدوم لا الصدق وعدم الصدق بحسب تجويز العقل لا مطلقا والا لانحصر النسبة فى المساواة اذ كل كليّ بحسب ذلك التجويز صادق على كل شيء ولا بشرط قصر النظر على ذات المفهومين المنتسبين لان تقسيم النسب بحسب ذلك التجويز على وجه آخر كما يأتى وبقوله بالفعل ههنا وبالدوام فى الافتراق الى ماقالوا امن ان مرجع المساواة الى صدق موجبتين كليتين مطلقتين

عامتين من الجانبين ومرجع العموم المطلق الى صدق موجبة كلية
مطلقة عامة من جانب وسالبة جزئية دائمة من جانب آخر ومرجع
التباين الكلىّ الى صدق السالبتين كليتين دائمتين من الجانبين
ومرجع العموم من وجه الى صدق موجبتين جزئيتين مطلقتين
عامتين وسالبتين جزئيتين دائمتين من الجانبين ٦ **قوله** (بالفعل) الى
آخره هذا الفعل هو الفعل المحقق فى الواقع فيما وجد الافراد فيه
والفعل المفروض فيما لم توجد فيه سواء كان مفروضا فرض ممكن
ولذا كان الطائر اعم مطلقا من العنقاء اوفرض محال ولذا كان
اللاشئ مساويا للاممكن العام لانهما متصادقان فى الواقع كليا حكما
ذهنيا فرضيا لانه كلما كان امر متصفا باللاشئ يلزم ان يكون متصفا
باللاممكن العام لايقال كل مااتصف بمفهوم فهو شئ وممكن عام فلا نسلم
ان المتصف باللاشئ متصف باللاممكن بل متصف بنقيضه لانا نقول
اتصافه بالممكن لايقدح اتصافه بنقيضه ايضا لانه لما كان محالا فعلى تقدير
وجوده واتصافه باللاشئ يلزم اتصافه بالنقيضين فى الواقع فتأمل فيه
٦ **قوله** (كالانسان والناطق) الى آخره كون الناطق مساويا للانسان
مبنىّ على زعم الحكماء من كون الملك والجن جوهرين مجرّدين
لايمكن صدور النطق والضحك منهما والا فعلى مذهب المتكلمين
القائلين بانهما اجسام لطيفة فالناطق والضاحك اعم من الانسان ٧
قوله (واما الجزئيان فهما امامتباينان) الخ فان قلت كيف تجرى بينهما
المباينة الكلية والمساواة مع امتناع التصادق والتفارق الكليين بين
الجزئيين قلت سيأتى ان الشخصيتين الموجبتين والسالبتين الصادقتين
من الجانبين فى حكم القضيتين الكليتين فلا اشكال ٧ **قوله** (باعتبار الازمان
والاوضاع الممكنة الاجتماع معه) لم يقل باعتبار الازمان والاوضاع المحققة لانه
لا ينطبق على نسب اللزوميات بل على نسب الاتفاقيات فقط بخلاف الاوضاع
الممكنة الاعم من المحققة فالمراد من الاوضاع فى نسب الاتفاقيات الخاصة
هو الاوضاع المحققة وفى نسب اللزوميات والاتفاقيات العامة اعم منها
ومن المفروضة الممكنة الاجتماع ٧ **قوله** (وهذه هى النسب المعتبرة بين

القضايا) الى آخره فالتحقق بالنسبة الى القضايا متحقق فى ضمن تحقق مضمونها فى الواقع المحقق او المفروض واذا تحقق مضمون القضية يلزم ان يكون تلك القضية صادقة لا كاذبة هذا وانما اعتبر فى نسب القضايا صدقها بمعنى تحقق مضمونها فى الواقع لاصدقها بالمعنى المقابل للكذب اذ لو اعتبر الثانى لكانت جميع القضايا الصادقة متساوية لان كل قضية صادقة فهى صادقة ازلا وابدا بخلاف تحقق مضمونها ألا يرى بان قولنا طوفان نوح عليه السلام واقع صادق فى كل وقت مع ان تحقق مضمونه فى وقت معين لا فى كل وقت كما حققه بعض الافاضل فتأمل فيه فانه دقيق ٧ **قوله** (وقد يكون طرفاها او احدهما) الى آخره كون الطرفين محالين فى نسب اللزوميات والعناديات وكون احدهما محالا فى نسب اللزوميات والعناديات والاتفاقيات العامة فلابدّ من تعميم الاوضاع من الاوضاع المحققة والمفروضة ٨ **قوله** (وبين المختلفتين) الى آخره من عين احدهما ونقيض الآخر ٨ **قوله** (بمجرّد النظر الى ذاتهما) الى آخره هذا غير ما اعتبر فى كلية كل كلىّ من قطع النظر عماسوى ذلك الكلىّ ولذا جوّز العقل صدقه على كل شئ ولم يجوّز صدقهما على كل شئ فى المتناقضين كالانسان واللانسان بل قطع النظر عما سوى المفهومين وقطع النظر عماسوى احدهما متباينان لايجتمعان فى محل واحد اصلا كما لايخفى ٨ **قوله** (كالحدّ الناقص مع المحدود) الى آخره كالجسم الناطق مع الانسان اذلما اعتبر فى مفهوم الانسان الجسم والناطق وقيد آخر هو الحساس المأخوذ فى الحيوان المأخوذ فى الانسان صدق عند العقل بمجرّد النظر الى ذاتهما ان كل انسان جسم ناطق بدون العكس اذ يجوز عند العقل ان يكون هناك جسم ناطق غير حساس فيكون جسما ناطقا ولا يكون انسانا فيثبت العموم بحسب التجويز وان كان ذلك الجسم محالا فى نفسه بخلاف الحدّ التام معه اذ كل ما اعتبر فى احدهما معتبر فى الآخر فبينهما بحسب ذلك التجويز مساواة ٨ **قوله** (او غير مميز اصلا) الى آخره هذا مبنىّ على ان المعتبر فى المميز الذاتىّ فى اصطلاحهم هو المميز عما يشاركه فى الجنس فوقه تميزا بالذات فلا يكون الحيوان مميزا ذاتيا

فی اصطلاحهم وان میز الانسان عما عدا الحیوان لان تمیزه للانسان بواسطة الفصول المأخوذة فیه کالحساس والنامی والقابل للابعاد لابالذات اذقداخذفیه الجنس العالی الذی لایتصور أن یکون ممیزا للانسان عمایشارکه فی جنس فوقه اذلاجنس فوقه فکان الحیوان مشتملا علی الممیز فی الجملة وعلی غیر الممیز اصلا فلایکون ممیزا بالذات بل بواسطة بعض اجزائه ولك ان تقول الممیز فی اصطلاحهم مایکون مقولا فی جواب ایّ شیء هو وذلك الجواب مشروط بان لایکون مشترکا تاما کماذکروا فلایکون الحیوان وامثاله ممیزا اصلا ٨ **قوله** (کالشیء) الخ فانه بمعنی مایمکن ان یعلم ویخبرعنه وهو بهذا المعنی عارض لکل شیء واجبا کان اوممکنا اوممتنعا فلایتصور أن یکون ممیزا لشیء عن شیء فضلا عن المشارکات الجنسیة فتأمل ٨ **قوله** (بالنسبة الی مجموع افراده) الخ زاد المجموع لماسبق انه بالنسبة الی بعض افراده الذی هو افراد الانسان کان مشترکا ناقصا ٨ **قوله** (حقیقته المختصة به بمعنی المختصة بنوعه) الخ ای لیست مشترکة بین نوعه و بین نوع آخر فلایرد أن الانسان لیس حقیقة مختصة بزید وقدقلتم انه مقول فی جواب السؤال بماهو عن زید وحده وان السائل عن الواحد طالب لتمام حقیقته المختصة به * ثم اعلم ان المقول فی جواب ماهو علی ثلثة اقسام قسم یکون مقولا فی جواب ماهو بحسب الشرکة والخصوصیة وهو النوع الحقیقیّ کالانسان وقسم یکون مقولا فی جواب ماهو بحسب الشرکة دون الخصوصیة وهو الجنس کالحیوان و قسم بالعکس ای یکون مقولا فی جوابه بحسب الخصوصیة دون الشرکة وهو الحدّ التام بالنسبة الی المحدود کالحیوان الناطق للانسان کماقالوا ٨ **قوله** (بمعنی المختصة بنوعه) ای بنوع ذلك الواحد * ولقائل ان یقول هذا المعنی یستلزم اختصاص الشیء لنفسه وهو فاسد و ذلك الاستلزام ظاهر لمن تأمل معنی تمام الحقیقة المختصة وهو النوع کالانسان و یمکن ان یجاب عیه بان تمام الحقیقة المختصة اعم من النوع الحقیقیّ والحدّ التام فحینئذ یکون الاختصاص من قبیل اختصاص الاعم بالاخص

او بان يقال ان المراد بقوله بمعنى المختصة بنوعه المختصة بفرد نوعه بناء علي ان الاختصاص اضافيّ كما لايخفى ۹ **قوله** (الذاتيّ المطلوب بكلمة ما) وهو تام الحقيقة المختصة للواحد وتام الذاتيّ المشترك للمتعدّد وقوله تميزا فى الجملة لابدّ منه ههنا اذ كما يجوز أن يكون مطلوبه مايميز عن جميع الاغيار كالناطق للانسان كذلك يجوز أن يكون مايميز عن بعض الاغيار كالحساس للانسان وان لم يصح فى جوابه الحدّ الناقص بمجرّد الفصل البعيد وسيأتى جواز التعريف بالاعم فى الحدود والرسوم الناقصة فتأمل ۹ **قوله** (ان كان عين الحقيقة) الخ لايخفى ان التعرّض بكونه عين الحقيقة او جزئها مما لاحاجة اليه فى هذا التقسيم بل يكفيه الحيثيات المذكورة لكنا قصدنا التنبيه على ان كل نوع حقيقيّ عين حقيقة ماتحته من الجزئيات وكل جنس هو جزء اعم وكل فصل مساو اواعم ۹ **قوله** (فان كان جزأ اعم من اجزاء حقيقة من الحقائق) لايخفى ان الظاهر أن يقول من اجزائها لكنا عدلنا عنه الى ماترى لئلا يتوهم اختصاص الجنس والفصل بالحقيقة المختصة التى هى النوع الحقيقيّ اذ كما للانواع اجناس وفصول كذلك للاجناس والفصول اجناس وفصول كالجسم النامى والحساس للحيوان ۹ **قوله** (بل جزأ مميزا لها فى الجملة) الخ اى سواء ميزها عن جميع الاغيار من المشاركات الجنسية كالفصل القريب اوعن بعضها كالفصل البعيد فانه اذا سئل عن زيد وحده اومع عمرو باىّ شيء هو فى ذاته كان الجواب الناطق اوالحساس اوالقابل كما يكون الجواب اذا سئل عنه مع هذا الفرس هو الحساس اوما فوقه من الفصول البعيدة ١٣ **قوله** (كالناطق والحساس) لايخفى ان النطق والحس ولوبالقوّة من عوارض الانسان والحيوان لكنهما اقرب العوارض اليهما ولما جزموا ان فى الانسان جزأ جوهريا يميزه عن سائر الحيوانات وراء جزء الحيوان وفى الحيوان جزأ جوهريا يميزه عن سائر الاجسام النامية ولم يعرفوا كنه هذين الامرين وضعوا اقرب عوارضهما مقام هذين الامرين وارادوا بهما الامرين الجوهرين اللذين هما مبدأ النطق والحس كما حققه بعض المحققين وكذا الكلام فى النامى

والقابل للابعاد وغيرها من العوارض التى وضعوها مقام الفصول
١٠ قوله (وان عم حقائق مختلفة) الى آخره فعرض عام سواء كان مميزا
فى الجملة اولا فعلى هذا يلزم ان يكون العرض العام مقولا فى جواب اىّ
شئ فى عرضه لما عرفت انه سؤال عن المميز فى الجملة وقد قالوا انه غير
مقول فى جواب ماهو ولافى جواب ماهو ولافى جواب اىّ شئ هو لا يقال
ليس مقولا فى جوابه الا من حيث كونه مميزا فى الجملة وهو بهذا الاعتبار ليس
بعرض عام بل خاصة لانا نقول قد حقق فى محله ان الخاصة قسمان خاصة
مطلقة وهى الخاصة المميزة عن جميع الاغيار وخاصة مضافة هى المميزة عن
بعضها وان الخاصة التى هى قسيمة للكليات الاربعة هى الخاصة المطلقة فلما
اعتبر فى مفهوم الخاصة ههنا التميز عن جميع الاغيار خرج عنها الخاصة
الاضافية فاما ان تدخل فى العرض العام اوتبقى واسطة بين الكليات
الخمس والثانى باطل فتعين الاوّل ولا مخلص الا بان يقال السؤال
باىّ شئ فى عرضه سؤال عن المميز عن جميع الاغيار وان كان السؤال
باىّ شئ هو فى ذاته سؤالا عن المميز فى الجملة ولايخفى مافيه من التحكم
او بان يقال عدم كون العرض العام مقولا فى جواب اىّ شئ فى عرضه مبنىّ
على مذهب المتأخرين الغير المجوّزين للتعريف بالاعم لا على مذهب
القدماء المجوّزين لذلك ولذا تركنا فى مفهوم العرض العام عدم كونه مقولا
فى جواب ماهو ولا فى جواب اىّ شئ هو فتأمل فيه ١٠ قوله (كالحيوان
والجسم) فانه اذا سئل عن الحيوان والشجر بما هما يحمل عليهما
فى الجواب الجنس القريب للحيوان وهو الجسم النامى واذا سئل
عن الجسم والعقل العاشر بما هما يحمل عليهما الجنس العالى
وهو الجوهر فكان كل من الحيوان والجسم نوعا اضافيا كالانسان
١١ قوله (ثم الانواع تترتب) الى آخره اعلم انهم وضعوا للتمثيل
والتوضيح كليات مرتبة صعودا ونزولا وهى الانسان المحدود عندهم
بالحيوان الناطق * ثم الحيوان المحدود بالجسم النامى الحساس المتحرّك
بالارادة اخذوا كلا من الحساس والمتحرّك بالارادة مع تساويهما
لتردّدهم فى ان فصله القريب أهو الحساس او المتحرّك * ثم الجسم النامى

وضعوه مركبا العدم وجدانهم فى كلام العرب مفردا موضوعا لمجموع
الجسم النامى * ثم الجسم المحدود بجوهر قابل للابعاد الثلثة اى الطول
والعرض والعمق * ثم الجوهر المرسوم بماهية لو وجدت فى الخارج
كانت لا فى موضوع ولم يحدوه لانه جنس عال ليس فوقه جنس آخر
فلا يمكن تحديده تاما ولا ناقصا ولا رسمه تاما لتوقف الكل على جنس
فوق الجوهر وانما يمكن الرسم الناقص كما سيجىء الاشارة اليه وانما اعتبر
النزول فى الانواع والصعود فى الاجناس لان النوعية الاضافية المرتبة
باعتبار الخصوص والجنسية باعتبار العموم حتى لو قيل نوع الحيوان
يفهم منه المفهوم الاخص منه ولو قيل جنس الحيوان يفهم منه المفهوم
الاعم منه فالترتب فى الانواع لا يكون الا بطريق النزول وفى الاجناس
لا يكون الا بطريق الصعود وعبارة الصعود والنزول مبنية على ان
ماتحت الشىء لا يكون شاملا له ولغيره فى الاغلب بخلاف مافوقه كما
فى طبقات العناصر والافلاك ١١ **قوله** (بعينه) الخ اشارة الا ان اعتبار الجزء
مرتين بالحيثيتين جائز كاعتبار الجوهر جنسا عاليا من حيث انه مفهوم
عام وعارض لانواع الجوهر فى ماهية الانسان واعتبار الناطق فصلا
مثلا فيهما من حيث انه فرد خاص ومفروض للجوهر ١١ **قوله** (الى جنس
عال وفصل) الى آخر وقد قالوا ببساطة الجنس العالى وسكتوا عن
بساطة الفصل السافل كالناطق معانه يجب ان يكون بسيطا ايضا
لانه لو تركب فاما ان يتركب من امرين متساويين وهو باطل واما من
جنس وفصل فذلك الجنس لا يجوز أن يكون عرضا لئلا يلزم تقوم
الانسان الجوهر بالعرض فانه باطل فهو اما من الاجناس البعيدة للانسان
واما من فصوله البعيدة وعلى التقديرين يلزم تكرر الجنس الواحد او الفصل
الواحد فى الماهية وهو ايضا باطل * فان قلت فالفصل القريب للانسان
فرد من افراد الجوهر لا من افراد العرض لئلا يلزم التقوم المذكور
فيعود محذور التكرر لتحقق مطلق الجوهر فى ضمن فرده * قلت العود
ممنوع وانما يعود لو كان ذلك الفرد مركبا من جوهر ومفهوم آخر هما
جنس وفصل وليس كذلك بل المدعى انه بسيط ولا يلزم من كونه فردا

(لمطلق)

لمطلق الجوهر أن يكون مركبامنه والالم يكن الجواهر المجردة من الماهيات البسيطة مع ان العقول والنفوس منها عند الحكماء فتأمل ١١ **قوله** (كالكلی للعنقاء) لم يقل للانسان والحيوان وغيرهما من الماهيات الموجودة لانها قد ترتسم فی الاذهان جزئية عند الاحساس بها فتفارق عنها الكلية فلايكون الكلية لازمة لها بخلاف العنقاء وغيرها من الماهيات التی لم يوجد لها فرد فی شیء من الازمنة ولم يتعلق بها احساس اصلا فلا ترتسم فی ذهن من الاذهان علی وجه الجزئية فی شیء من الازمنة فلايفارقها الكلية بالضرورة مادامت موجودة فی الاذهان فتكون لازمة لها فی الذهن ١١ **قوله** (كالملح للبحر) اذ يمكن ازالة الملوحة عنه كما يظهر عند التقطر لكنها لا يفارق عن مجموع البحر اصلا فليتأمل ١١ **قوله** (كالضاحك بالفعل) الخ ولقائل ان يقول تمثيل الخاصة الغير الشاملة به غير صحيح اذ الضحك بالفعل وهو الهيئة الانفعالية للنفس الناطقة بواسطة التعجب بالفعل المساوی للانسان مساوله وشامل لان الصبيان بل الاطفال فی المهد يدركون الامور الغريبة وهو معنی التعجب فالمثال الصحيح لها هو الكاتب بالفعل فانه اخص من الانسان وغير شامل لجميع افراده * اللهم الا ان يراد بالضاحك بالفعل معنی آخر وهو الآثار الظاهرة المحسوسة تأمل ١١ **قوله** (اما خاصة النوع) الی آخره ويندرج فيه خاصة الفصل القريب لان المراد اعم من ان يكون خاصة للنوع بالذات او بواسطة جزئه المساوی وكذا خاصة الفصل البعيد تندرج فی خاصة الجنس فلا نقض بهما كما لايخفی ١٢ **قوله** (مفردين كانا) الی آخره تعميم للمفهومين الشاملين للمتصادقين ولغير المتصادقين لا تعميم لغير المتصادقين فقط والالم يصح التمثيل بلزوم المعرفات لتعريفاتها لان المعرف والتعريف متصادقان قطعا وايضا هذا التعميم غير مختص بغير متصادقين بل يجری فی المتصادقين ايضا لايخفی ١٢ **قوله** (وعلی التقادير) الی آخره ای علی تقدير كون كل من اللزومين بين مفردين او مركبين او مختلفين فكل من هذين اللزومين اما بين او غير بين ١٢ **قوله** (قول يكتسب) الی آخره القول بمعنی المقول مفردا كان او مركبا لا بمعنی المركب

لئلا یخرج التعریف المفرد کما یجیء والاکتساب فی عرفهم هو التحصیل بطریق النظر لا مطلق التحصیل فلا یصدق التعریف علی الملزومات بالنسبة الی لوازمها البینة ۱۲ **قوله** (من تصوّره) الی آخره احتراز عن التصدیقات بناء علی ان المراد بالتصوّر هو الصورة الحاصلة الغیر المفارقة للحکم المقابلة للتصدیق کما هو المتبادر ۱۲ **قوله** (وببعضها المحض) الی آخره یرد علیه انه یستلزم ان یکون المرکب من الفصلین البعید والقریب او البعیدین ان جوّز التعریف بالاعم وان یکون مجرّد الجنس ان جوّز مع ذلک التعریف بالمفرد حدّا ناقصا ولیس کذلک * والجواب ان ذلک مجرّد احتمال عقلیّ غیر محقق فلا ینتقض به التعریف ولو سلم فلا بأس فی کونه حدّا ناقصا عندهم وکذا الکلام فی تعریف الرسم الناقص حیث یستلزم کون المرکب من الفصل البعید مع الخاصة او مع العرض العام بل من الفصل القریب مع احدهما رسما ناقصا ۱۳ **قوله** (حاصلة باعتبار العوارض المخصوصة) الی آخره وذلک لان ماهیة الرومیّ مثلا انما یکون ماهیة مقابلة لماهیة الزنجیّ باعتبارنا مع الانسان تارّة عارض البیاض وتارّة عارض السواد ثم وضعنا لفظ الرومیّ بازاء الاوّل ولفظ الزنجیّ بازاء الثانی والا فهما لیسا بما هیتین متباینتین فی ذاتهما بل داخلان تحت نوع واحد هو الانسان فلاعتبارنا انضمام الابیض والاسود الی الانسان مدخل فی حصول ماهیتهما فیکونان اعتباریین بخلاف الانسان والفرس اذقد انضم الی الحیوان الناطق فی احدهما والصاهل فی الآخر فی الواقع سواء اعتبرنا انضمامهما الیه اولا فلذا کانا من الماهیات الحقیقیة الموجودة فی الواقع مع قطع النظر عن اعتبار معتبر بخلاف ماهیات الاصناف وغیرها من مصطلحات العلوم وامثالها فتأمل فیه ۱۳ **قوله** (فیکون تعریف الرومیّ) الخ فان قلت بل هو تعریف حقیقیّ لکونه معلوم الوجود الخارجیّ قبل التعریف * قلت لما کان من الماهیات الاعتباریة لم یکن لنفسه وجود خارجیّ عند احد ولو عند القائلین بوجود الکلیّ الطبیعیّ فی الخارج بخلاف الانسان والحیوان وغیرهما من الماهیات الحقیقیة ووجود الفرد فی الخارج فی الجملة لا یقتضی کون الصادق

(علیه)

عليه من الماهيات الحقيقية كما لم يقتض ذلك فى مفهوم الجزئیّ والواحد والكثير وغيرها فانها امور اعتبارية قطعا ۱۳ **قوله** (فلا اشكال بحدودها على حدود) الى آخره وجه الاشكال ان الحدود المذكورة منقوضة بحدود الاصناف ورسومها التامة اذ ليس فيها جنس بل نوع حقيقیّ كالانسان فى الانسان الابيض * والجواب ان الانسان وان كان نوعا حقيقيا بالنسبة الى الماهيات الحقيقية لكنه جنس اعتباریّ بالنسبة الى ماهية اعتبارية وقد عرفت ان المفهوم الواحد يجوز أن يكون جنسا ونوعا باعتبارين مختلفين فلا اشكال ١٤ **قوله** (كتعريف الاب بما يشتمل) الى آخره فان الاب من له الابوّة والابن من له البنوّة والابوّة والبنوّة متضايفان لا يعقل احديهما بدون الاخرى فان الابوّة كون الحيوان بحيث خلق من مائه حيوان آخر والبنوّة كون الحيوان الآخر بحيث خلق من ماء الحيوان الاوّل ولا يمكن تعقل احد الكونين بدون الآخر ولا يتوقف تعقل احدهما على تعقل الآخر بل متعقلان معا بخلاف تعقل العلم بعدم الجهل فان الجهل لما كان عبارة عن عدم العلم عما من شانه ان يكون عالما وانما تعرف الاعدام المضافة بملكاتها كان تعقل التعريف بعدم الجهل متوقفا على تعقل العلم ومتأخرا عنه فهذا التوقف من جانب واحد فاذا كان التوقف الموجب للتأخر والتقدّم من الجانبين يلزم الدور الباطل لاستلزام تقدّم الشیٔ على نفسه بخلاف الدور المعیّ اذ غاية ما يستلزمه ان يكون الشیٔ مع نفسه وليس بباطل ١٤ **قوله** (فى نفس الامر) الخ اى لا فى مجرّد الزعم فانه لا يقتضى ان يعلما فى الواقع بل فى الزعم والمراد هو الاوّل كما فى نظائره فاعلم ١٤ **قوله** (حتى يبطل بمجرّد الاحتمال العقلیّ) الخ فاذا اردنا تحديد الانسان حدّا تاما وقلنا انه الجسم الناطق يرد عليه انه صادق على الجسم الناطق الغير النامى اوغير الحساس مع انهما ليسا بانسان لان النامى والحساس معتبران فى مفهوم الانسان مع الجسم والناطق فكل انسان جسم ناطق بدون العكس فيكون باطلا ولا يندفع هذا بانه مجرّد احتمال عقلیّ بل محال ولا يختل التعريف الا بالمحقق لانه انما يندفع بذلك عن غير الحدّ التام كما لا يخفى ١٤ **قوله**

مايجب اخذه فى الحدود يشير الى ان ذلك الاكتفاء ليس بمحذور فى الرسوم والى ان المحذور فى الحدود هو الدلالة الالتزامية على مايجب اخذه فيها لا كل دلالة التزامية ١٤ **قوله** (لان انضمام الكلى الى الكلى) الخ ومن ههنا يتضح ماقالوا من ان التعريف انما يكون للماهية لا للفرد لكن يرد عليه ان مدار التعريف الصحيح على المساواة صدقا فلم لايجوز أن يكون الكلى المنحصر فى فرد فى الخارج تعريفا لذلك الفرد * فالحق ان الجزئى الحقيقى لايقبل التحديد التام ويقبل غيره لاسيما على مذهب القدماء المجوزين للتعريف بالاعم ولذا قلنا وان امكن تعريفه الخ اشارة الى انه لايمتنع على مذهب المتاخرين الغير المجوزين للتعريف بالاعم فضلا على مذهب القدماء المجوزين لذلك ١٥ **قوله** (واما نفس الثبوت والاتصال والانفصال) الى آخره اشارة الى بطلان مااشتهر من ان القدماء انكروا النسبة بين بين بالكلية وجعلوا الوقوع واللاوقوع عبارتين فى الحملية عن اتحاد المحمول بالموضوع وعدم اتحاده معه وفى المتصلة عن الاتصال واللا اتصال وفى المنفصلة عن الانفصال واللا انفصال لا عن وقوع الاتحاد ولا وقوعه وعن وقوع الاتصال ولا وقوعه وعن وقوع الانفصال ولاوقوعه وانما اثبتها المتأخرون وجعلوا الوقوع واللاوقوع عبارتين عن ذلك فمعنى زيد قائم اوليس بقائم عند القدماء ان القائم متحد مع زيد اوليس بمتحد وعند المتأخرين ان اتحاده معه واقع اوليس بواقع ولايخفى انه فاسد اذ من القدماء من عرف التصديق بادراك ان النسبة واقعة اوليست بواقعة ولاشك ان النسبة التى حكم عليها بالوقوع او اللاوقوع هى النسبة المشتركة بين الموجبة والسالبة ولو سلم انه تعبير باللازم فنقول الحكم بعدم الاتحاد مثلا مستحيل بدون تصور الاتحاد اذ الاعدام انما تعرف بملكاتها فيكون الاتحاد متصورا مشتركا بين الموجبة والسالبة فاذا انكرها القدماء يلزمهم الوقوع فيما هربوا فكيف ينكرونها بل انهم لم ينكروا ذاتها وانما انكروا كونها من اجزاء القضية كما زعمه المتأخرون نعم يتوقف على تصورها الحكم بالوقوع واللاوقوع لكن ذلك التوقف لايستلزم كونها من الاجزاء والالكان

البصر من اجزاء القضية فی قولنا العمی صفة عدمیة لتوقف تصوّر الموضوع علیه مع انه خارج عن اجزاء هذه القضية وفاقا بين الفريقين فافهم هذا المقام اذ قد زل فيه اقدام الاعلام والحمد لله على الانعام ١٥ **قوله** (المسماة بالنسبة بين بين) الى آخره انما سميت بها لكونها مشتركة بين الموجبة والسالبة اما جزأ كما عند المتأخرين اوخارجا موقوفا عليه كما عند القدماء ١٥ **قوله** (ثم الاذعان بها) الى آخره ای الادراك الاذعانیّ وكلمة ثم ههنا للتراخیّ الرتبیّ بناء على ان رتبة المشروط متأخرة عن رتبة الشرط لا للتراخیّ الزمانیّ والا لم يطرد الكلام فی الاوّليات لان تأخر الاذعان عن التصوّرات الثلثة فيها ليس بالزمان بل بالرتبة وان كان تأخرها عنها فی النظريات وبعض البديهيات بالزمان فافهم ذلك ١٥ **قوله** (ولو بالالتزام) اشارة الى دفع ما اوردوا من ان ضمير الفصل فی نحو زيد هو القائم راجع الى الموضوع ومطابق له افراد وتثنية وجمعا كما فی الزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون فيكون دالا على الموضوع لا على النسبة فيكون اسما لا اداة وحاصل الدفع انه انما يتجه لو كان كل رابطة اداة عندهم وهو ممنوع بل مرادهم ان الدال على النسبة ولو بالتضمن او بالالتزام نسميه رابطة سواء كان اداة كما فی ادوات النفی او كلمة كما فی قام زيد او اسما كما فی ضمير الفصل وكروابط الجمل الواقعة خبرا او حالا او صفة عند النحاة مع كونها اسماء ولا منافاة بين كونها دالة بالمطابقة على معنی مستقل وبالالتزام على معنی غير مستقل ولو سلم ان كل رابطة اداة عندهم فليكن تقسم اللفظ المفرد الى الاقسام الثلثة اعنی الاسم والكلمة والاداة تقسيما اعتباريا وليكن ضمير الفصل اسما باعتبار دلالته المطابقية واداة باعتبار دلالته الالتزامية والكلمات كلمات باعتبار دلالتها التضمنية على معنی مستقل وادوات باعتبار دلالتها التضمنية على معنی غير مستقل هو النسبة الجزئية اعنی النسبة الى فاعل معين فلا حاجة الى ما ذهب اليه العلامة التفتازانیّ فی التهذيب من انهم استعاروا ضمير الفصل للدلالة على النسبة ولا يخفی ما فيه لانه يستلزم ان لا يكون ما فی كلام العرب العرباء رابطة مع انهم

فی صدد الابحاث الشاملة للکل کما لایخفی هذا ١٥ **قوله** (اما نفس المحمول المرتبط بنفسه) الی آخره ارتباطه فی نحو قام بنفسه مما ذکره الشیخ فی الشفاء ویدل علیه ما ذکره ائمة العربیة من ان الافعال موضوعة لمجموع الحدث والزمان والنسبة الی فاعل معین او الی فاعل ما علی اختلاف بینهم فان قلنا ان کل رابطة اداة عندهم فلابدّ أن یحمل تقسیم اللفظ المفرد الی الاقسام الثلثة علی الاعتباریّ وان قلنا ان الاداة بعضها فلاحاجة الیه ١٥ **قوله** (زید قائم ابوه) الی آخره فان المحمول مجموع قائم ابوه لامجرّد قائم والضمیر الرابط جزء من ذلك المجموع وکذا الضمیر فی قولك زید ابوه قائم فانه دال علی زید بالمطابقة وعلی ارتباط الجملة به بالالتزام فیکون رابطة کما عند النحاة ١٥ **قوله** (ومثل الاخیر یسمی) الی آخره لایخفی ان النحاة جعلوا مثل کان من الافعال الناقصة الدالة علی معنی مستقل والمنطقیون جعلوه رابطة فبینهما تناف واجیب عنه بانه من باب تخالف الاصطلاحین وفیه نظر لانه اما ان یدل علی معنی مستقل فیبطل ماذهب الیه اهل المنطق اولایدل علیه فیبطل ماذهب الیه النحاة ولامخلص الابما ذکرنا من ان لیس کل رابطة اداة عندهم او التقسیم الذی اورده اهل المعقول اعتباریّ فتأمل ١٦ **قوله** (صادق بالاعتبار الاوّل ای علی ان یکون قضیة خارجیة واما اذا کانت قضیة حقیقیة فهی کاذبة بکل من الاعتبارین کما یأتی ١٦ **قوله** (ولا یراد بالمحمول الافراد) الخ یشیر الی ان المتعارفة المستعملة فی العلوم هی القضایا التی یراد من جانب الموضوع الافراد ومن جانب المحمول المفهوم وماسواها منحرفة عن الجادّة غیر متعارفة سواء ارید العکس کما فی المثال المذکور فی المتن او ارید من کل من الجانبین الافراد مسوّرین بسور الکلیّ نحو کل انسان کل ناطق او بسور الجزئیّ نحو بعض الحیوان بعض الجسم او احدهما بسور الکلیّ والآخر بسور الجزئیّ نحو کل انسان بعض الحیوان وعکسه اوغیر مسوّرین واذا اعتبر السلب کان المنحرفات مرتقیة الی عدد کثیر وقد فصلها بعضهم ولافائدة یعتدّ بها ولذا ترکوها فی المتون ١٦ **قوله** (من الافراد الشخصیة) الی آخره ناظر الی مثل قولنا

كل انسان حيوان وقوله اوالنوعية ناظر الى مثل قولهم كل نوع كلىّ
فان كلا من القولين محصورة كلية لكن يشكل بنحو كل جنس كلىّ وان
اريد النوع الاضافىّ فان الجنس العالى كالجوهر ليس بفرد شخصىّ
ولانوعىّ الا ان يرادمن النوع ههنا مطلق الكلىّ الاخص من العنوان
وان كان جنسا او خاصةاوغيرها ١٦ **قوله** (وليس كلىّ) الى آخره
يشير بزيادةهذا المثال الى ان رفع الايجاب الكلىّ مندرج عندهم فى السلب
الجزئىّ ولذا جعلوا نقيض الايجاب الكلىّ هوالسلب الجزئىّ مع ان
نقيضه الحقيقىّ هورفع الايجاب الكلىّ كماستعرف ١٦ قوله (والمهملة
فى قوّة الجزئية) الى آخره يعنى ان المهملة الموجبة فى قوّة الجزئية الموجبة
وان المهملة السالبة فى قوّة الجزئية السالبة ومعنى كونها فى قوّتها
انهما متلازمتان فمتى صدقت المهملة صدق هناك الجزئية و بالعكس
والشخصية فى حكم الكلية فى وقوعها كبرى للشكل الاوّل وفى انعكاسها
عكسا مستويا الى الموجبة الجزئية وعكس نقيض الى الموجبة الكلية
وغيرها ١٦ **قوله** (الباحثة عن احوال اعيان الموجودات) فيه اشارة
الى ان المراد من عدم استعمالها فيها عدم وقوعها مسائلها لا عدم
وقوعها مطلقا ولو مبادى لمسائلها فانه محل نظر ١٦ قوله (على العهد
الخارجىّ الشخصىّ) كما اذا اريد بالانسان زيد واما النوعىّ كمااذا
اريدبه الرومىّ فالقضية اما طبيعية ان اريد جنس ذلك النوع من
حيث هوهو او مهملة ان اريد هو من حيث تحققه فى ضمن الافراد
فتأمل ١٧ **قوله** (اومن حيث تحققه فى ضمن الافراد مطلقا) اى من غير
تعرّض لبيان كميتها كلا او بعضها وهذا القسم من اقسام لام الجنس
كالاستغراق والعهد الذهنىّ الا ان اهل العربية لم يتعرّضوا له بل ادرجوه
فى لام الجنس ولذا مثلوا لام الجنس بقولهم الرجل خير من المرأة مع ان الخيرية
لا تعرض مفهوم الرجل من حيث هوهو بل من حيث تحققه فى ضمن الافراد
وليس المراد أن كل رجل خير من كل مرأة لانه ظاهر الفساد ولا ان بعضا
غير معين من الرجال خير من البعض الغير المعين من النساء اذ لا فائدة يعتدّ
بها فيه بل المراد أن جنس الرجل من حيث تحققه فى ضمن الافراد

خیر من جنس المرأة من حیث تحققها فی ضمن الافراد ایضا لیفید بمعونة القرینة فائدة جیدة هی انه ما من خیر من النساء الا و فی جنس الرجل من هو خیر منها ولا یخفی ان هذه الفائدة انما تستفاد من تفضیل الجنس علی الجنس لا من الاستغراق و لا من العهد الذهنی ۱۷ **قوله** (باعتبار امکانه و وجوده فی الخارج) الی آخره لم یقل للموضوع الممکن الموجود تحقیقا بل زاد الاعتبار للاشارة الی ان موضوع الخارجیة والحقیقیة لا یجب ان یکون ممکنا فی نفسه و ان موضوع الخارجیة لا یجب ان یکون موجودا محققا فی الخارج و ان موضوع الحقیقیة لا یجب ان یکون موجودا تقدیرا فی الخارج کما یظهر من مثالنا بان اجتماع النقیضین باطل ۱۷ **قوله** (سواء کان ممکنا یوجد فی الاذهان بلا فرض) الی آخره هذا الامکان امکان عام مقید بجانب الوجود بقرینة مقابلته للممتنع فیشمل الواجب تعالی والمراد بقوله یوجد فی الاذهان الخ انه علی تقدیر وجوده فی الذهن یحصل فیه بلا واسطة فرض بناء علی ان ماهیات الممکنات حقیقیة لا فرضیة بخلاف المحالات للقطع بان زوجیة الخمسة اذا خلیت وطبعها لیس لها ماهیة فی الاذهان الا بان یقال لو کانت الخمسة زوجا فتحتاج فی حصول ماهیتها فی الذهن الی فرض وجودها الخارجی بخلاف الممکنات فان ماهیاتها تحصل فی الاذهان بلا احتیاج الی فرض وجودها الخارجی وانما المحتاج الی فرضه هو الحکم الایجابی علیه خارجا ولذا کان ماهیات الممکنات حقیقیة وماهیات المحالات فرضیة فاعلم ذلک ۱۷ **قوله** (واذا سلبته بذلک المعنی) بان تقول لیس الاجتماع الموجود فی الخارج وجودا محققا ببصیر فی الخارج کان سالبة خارجیة صادقة وقس علیه اخواته ۱۷ **قوله** (کان موجبة ذهنیة کاذبة) الی آخره لان البصر من عوارض الوجود الخارجی فلا یعرض لشیء فی الذهن هذا اذا کان هذا الحکم ایجابا ذهنیا فرضیا واما اذا کان ایجابا ذهنیا حقیقیا فکما یکذب بهذا الاعتبار یکذب باعتبار قید الوجود فی الذهن بلا فرض فتأمل ۱۷ **قوله** (فالوجود المعتبر فی موجبة) و کذا الامکان المعتبر مع موضوع الحقیقیة معتبر فی سالبتها ایضا والا لم یکن بینهما تناقض کما سبق

۱۸ **قوله** (ولذا وقع بینهما تناقض) الی آخره اشارة الی دفع ما اوردوا علی قولهم صدق السلب لا یتوقف علی وجود الموضوع بخلاف صدق الایجاب وحاصل الایراد أنه لو صدق السلب عند عدم الموضوع لم یکن بین الموجبة والسالبة تناقض لجواز صدق الایجاب علی جمیع الافراد الموجودة وصدق السلب عن بعض الافراد المعدومة هذا وحاصل الدفع ان الوجود المعتبر فی موجبة کل نوع معتبر فی سالبته ایضا فیمنع انصراف السلب الی الفرد المعدوم ویتحقق التناقض ولا یلزم توقف صدق السلب علی وجود الموضوع لان الوجود الذی اعتبره الحاکم مع موضوع السالبة واقع فی حیز النفی وصدق النفی لا یتوقف علی تحقق القیود الواقعة فی حیزه بخلاف صدق الایجاب فانك اذا قلت ضربت زیدا بالسوط یتوقف صدقه علی صدور الضرب منك وعلی وقوعه علی زید وعلی وجود السوط واذا قلت ماضربته بالسوط یصدق ذلك وان لم یکن لك سوط اصلا کما لا یخفی ۱۸ **قوله** (فعل محقق فی الواقع فی الخارجیة) الخ لم یقل فعل محقق فی الخارج فی الخارجیة لان عقد الوضع فی الخارجیة لایجب ان یکون صدقا خارجیا کعقد الحمل فیها بل قد یکون ذهنیا نحو بعض الممکن انسان او جسم او جوهر او حارّ اوبارد وکذا الکلام فی الحقیقیة کما ان عقد الوضع فی الذهنیة لایجب ان یکون ذهنیا کعقد الحمل فیها بل قد یکون خارجیا نحو کل حارّ ممکن فاختیر الواقع الاعم من الخارجیّ والذهنیّ کنفس الامر ۱۸ **قوله** (نحو کل انسان حیوان) الخ لما قدّمنا ان ثبوت الذاتیات ولوازمها بحسب الوجودین ۱۸ **قوله** (وسلب العوارض) الخ سواء کانت عوارض خارجیة کالحرارة والبرودة او ذهنیة کالکلیة والجزئیة او مشترکة بین الخارج والذهن کالزوجیة والفردیة فان سلب جمیعها عن غیر موضوعها صادق بکل من الاعتبارات الثلثة کما لا یخفی ۱۹ **قوله** (وهو ظاهر) الخ لان الموضوع المقدّر الوجود اعم مطلقا من الموضوع المحقق ففی کل مادّة یصدق فیها الموجبة الجزئیة الخارجیة یصدق فیها الموجبة الجزئیة الحقیقیة ولو انحصر العنوان والحکم فی بعض افراده الممکنة نحو بعض مرکوب السلطان فرس ۱۹ **قوله** (ونقیضاها) الخ وهما السالبتان

الكليتان الخارجية والحقيقية لما سيأتى ان نقيض كل نوع مايماثله
فى النوع ويخالفه فى الكيف والكم ١٩ **قوله** (وكذا بين نقيضيهما) الى
آخره يعنى كل من السالبة الكلية الخارجية والسالبة الكلية الحقيقية اعم
من وجه من السالبة الكلية الذهنية وان كان بين اولیين عموم مطلق
١٩ **قوله** (ويظهر ذلك) الى آخره اى يظهر كون كل من السالبة الكلية
الخارجية والحقيقية اعم من وجه من السالبة الكلية الذهنية بتلك الامثلة
لصدق الكل فى نحو لاشئ من الفرس بانسان اوضاحك وصدق
الخارجية والحقيقية بدون الذهنية فى نحو لاشئ من الانسان اوالعنقاء
بممكن فى الخارج وبالعكس فى نحو لاشئ من النار بحارّة فى الذهن
فانظر ١٩ **قوله** (وبتقديم رابطة الايجاب) قيد الرابطة بقيد الايجاب مع
انهم اطلقوها ههنا لان الرابطة فى السالبة اداة السلب فليس فيها
تأخير رابطتها عن اداة السلب بل تأخير رابطة الايجاب عنها كما لايخفى
١٩ **قوله** (يتوقف على تحقق الوجود المعتبر) الى آخره لم يقل يتوقف على
وجود الموضوع كما قالوا للاشارة الى تحقيق المقام بما يدفع الاوهام من ان
ههنا وجودين احدهما الوجود المعتبر الذى يعتبره الحاكم مع الموضوع
وثانيهما الوجود بمعنى التحقق فى نفس الامر وبينهما عموم من وجه
اذلا يلزم من اعتبار الحاكم وجود الموضوع وجوده فى الواقع ولامن
وجوده فى الواقع ان يعتبر الحاكم ذلك الوجود معه وقد يجتمعان
فالوجود الاوّل مشترك بين الموجبة والسالبة ليلزم التناقض بينهما كما
عرفت وليمتاز السالبة الخارجية عن السالبة الحقيقية والذهنية وبالعكس
والوجود الذى يتوقف عليه صدق الايجاب دون السلب هوالوجود
الثانى دون الاوّل فلا تدافع بين قولهم صدق السالبة لايتوقف
على وجود موضوعها وبين قولهم الحكم فى السالبة على الموضوع
الموجود اى المقدّر معه الوجود وان لم يتحقق فى الواقع فاعلم ذلك
اذ قد تزل فيه اقدام كثير من الاعلام ٢٠ **قوله** (فيما وجد الموضوع
بذاته فى الذهن) الى آخره مماله ماهية حقيقية سواء وجد فيه محققا كما
فى الاربعة الموجودة فى الذهن فى احد الازمنة اومقدّرا كما فى كنه

(الواجب)

الواجب تعالى على تقدير القول بامكان حصوله فى الذهن وان لم يقع ابدا فالمراد من الذات الماهية الحقيقية التى على تقدير حصولها فى الاذهان تحصل بلا احتياج الى فرض وجودها الخارجىّ بخلاف ماهيات المحالات كما تقدّم فالمراد من التقدير ههنا هو الفرض المتعلق بوجوده الذهنىّ الممكن وبالفرض فى قوله بواسطة الفرض هو الفرض المتعلق بوجوده الخارجىّ المحال ولذا كانا متقابلين ههنا ٢٠ **قوله** (لاشیء من المعدوم المطلق) الى آخره المعدوم المطلق ماليس له وجود اصلا لافى الخارج ولافى ذهن من الاذهان فلايكون معلوما بالضرورة لاشتراط العلم بالوجود الذهنىّ * ثم هذه القضية مشروطة عامة لان المراد انه ليس بمعلوم بالضرورة مادام معدوما مطلقا وهذا الحكم صادق وان كان معلوما متصوّرا فى هذه القضية بعنوان المعدوم المطلق لانها مشروطة وصفية هى حملية فى الظاهر شرطية فى المعنى ولاشك فى صدق الشرطية ههنا بان يقال كلما كان الشیء معدوما مطلقا يلزم ان لا يكون معلوما وان امتنع طرفا هذه الشرطية فى الواقع كمالايخفى ٢٠ **قوله** (لكنها فى التحقق) الى آخره لان محمولها حكم السالبة وهو من النسب وكل نسبة معقول ثان كما عرفت بخلاف المعدولة فى نحو العقرب اعمى اولاكاتب خارجية او حقيقية فان محمولها المفهوم العدمىّ المركب من المفهوم الوجودىّ ومفهوم اداة النفى من غير اعتبار النسبة فيه ولاجل ان الاداة فيها ليست لسلب النسبة الايجابية سميت معدولة للعدول عن حقيقة اداة النفى الموضوعة لسلب النسبة * فان قلت كيف ثبت المفهوم لغيره فى الخارج مع كون نفسه معدوما فى الخارج والثابت فى الخارج يجب ان يكون موجودا فيه * قلت قد تقرّر فى موضعه ان ثبوت الشیء للشیء فى الخارج بمعنى الثبوت الرابطىّ المدلول عليه بالحمل انما يتوقف على وجود المثبت له فيه لاعلى وجود الثابت فيه ولا يندفع بان يقال قولنا فى الخارج قيد المحمول لا قيد الثبوت فيكون الخارج ظرفا لنفسه لالوجوده والموجود الخارجىّ ما كان الخارج ظرفا لوجوده لالنفسه ولذا لم يقتض قولنا زيد موجود فى الخارج كون

وجود زيد موجودا فى الخارج بل اقتضى كون نفس زيد موجودا
فيه كما حققه الشريف فى حاشية المطوّل لانا نقول الكلام فى القضية
الخارجية الحاكمة بالثبوت الخارجىّ فلا محالة يكون قيدا للثبوت لا
للمحمول * فان قلت غاية ذلك جواز ثبوت العدمىّ فى الخارج وما
الدليل على انه قد يكون ثابتا فى الخارج فى نحو زيد لا كاتب خارجية
اوحقيقية * قلت الدليل لزوم ارتفاع النقيضين فان الفرس باعتبار
وجوده الخارجىّ ليس كاتبا فيكون بهذا الاعتبار لا كاتبا والا لارتفع
النقيضان عن امر موجود وايضا الموضوع ههنا اعنى الفرس موجود
فالسالبة البسيطة الخارجية ههنا تستلزم الموجبة المعدولة المحمول من
الخارجية * فان قلت هذا جار فى ثبوت مفهوم الامكان فى الخارج مع انه
ليس كذلك اذ نقول زيد باعتبار وجوده الخارجىّ ليس لا ممكنا والا لم
يكن ممكنا بل واجبا او ممتنعا وهو محال فهو بهذا الاعتبار ممكن والا
لارتفع النقيضان عن امر موجود وايضا السالبة المعدولة المحمول
مستلزمة للموجبة المحصلة فيما وجد الموضوع * قلت لا نسلم انه باعتبار
وجوده الخارجىّ ليس لا ممكنا اذ غاية مايستلزمه ان لا يكون ممكنا
فى الخارج بمعنى ان لا يتصف بالامكان فى الخارج لا ان لا يكون ممكنا
بمعنى ان لا يتصف به فى الواقع ولو فى الذهن حتى يلزم كونه واجبا
او ممتنعا كيف والامكان لما كان معقولا ثانيا لم يكن ثابتا لشئ بحسب
الخارج ولما لم يثبت مفهوم الممكن باعتبار الخارج فقد يثبت مفهوم
اللاممكن بهذا الاعتبار والا لارتفع النقيضان فالمفهومات العدمية قسمان
قسم معقول اوّل مختص بالوجود الخارجىّ كالاعمى او مشترك بين
الوجودين كاللابصير واللا ممكن وغيرهما من نقائض المفهومات المختصة
باحد الوجودين او المشتركة وقسم معقول ثان مختص بالوجود الذهنىّ
كالممكن والممتنع وغيرهما فافهم هذا المقام ۲۰ **قوله** (انعقاد الكل)
اى انعقاد جميع القضايا ذهنية كانت اوخارجية اوحقيقية موجبة
كانت اوسالبة اذ لابدّ من تصوّر الموضوع وفى ذكر الانعقاد اشارة
الى ان المتوقف على تصوّر الموضوع هو نفس الانعقاد لا الصدق

والکلام فی الثانی لا فی الاول ۲۱ **قوله** (مادام موجودا او معدوما) زاد قوله او معدوما لئلا یرد علیه ماورد علی من ترکه من انه لا یصدق علی ضرورة السلب عن المعدوم نحو لا شیٔ من المحال ببصیر خارجیة اوحقیقیة لان قوله مادام موجودا یقتضی وجود الموضوع سواء کان قیدا للنسبة اولضرورتها اذ لم یقع ذلک القید بالنسبة الی السالبة فی حیز النفی بل السلب علی کلا الاحتمالین واقع فی حیزه نعم لوکان قیدا للنسبة بین بین لما اقتضی ذلک لوقوعه فی حیز النفی حینئذ لکن کونه قیدا لتلک النسبة باطل کما حققه ابوالفتح فی حاشیة التهذیب وکذا الکلام فی التعریفات الآتیة تأمل ۲۱ **قوله** (بشرط الوصف) ای یحکم فیها بضرورة النسبة بشرط اتصاف ذات الموضوع بوصفه ومعنی اشتراط الضرورة بالاتصاف ان یکون للاتصاف به مدخل فی الضرورة وتتوقف هی علیه سواء کان مستقلا فیها کما فی مثال تحرک الاصابع اولا کما فی قولنا بعض الحار ذائب بالضرورة مادام حارا وهو الدهن الحار والمقتضی لضرورة الذوبان مجموع الحرارة والدهنیة لا مجرد الحرارة والا لکان الحجر الحار ذائبا ایضا * وقوله ووقته اشارة الی ان الضرورة المذکورة فی غیر وقت الوصف لاتسمی مشروطة عندهم کما اذا کان العنوان علة معدة للمحمول نحو کل حی مائت بالضرورة بعد کونه حیا لامادام حیا وهو ظاهر ۲۱ **قوله** (فیما کان العنوان الذی له مدخل) الخ فجمیع الذاتیات ولوازمها ولوازم احد الوجودین مما له مدخل وضروری فی وقته فلم یبق هناک الا العرض المفارق وهو قسمان قسم ضروری فی وقته للموضوع کما اذا لم یکن من افعاله الاختیاریة وقسم لیس بضروری فی وقته کما اذا کان من افعاله الاختیاریة فاذا کان العنوان من القسم الاول وکان له مدخل فی الضرورة صدق هناک المعنیان معا فی مثال اظلام المنخسف واذا کان من القسم الثانی فان کان له مدخل فی الضرورة صدق المعنی الاول دون الثانی کما فی کل کاتب متحرک الاصابع اذ لیس الکتابة ضروریة للکاتب فی وقتها فضلا عن ضرورة التحرک التابع لها والا فیصدق المعنی

الثانی دون الاوّل کما فی کل کاتب حیوان بالضرورة اذ لا مدخل للکتابة فی الحیوانیة ۲۱ **قوله** (وکل منخسف مظلم بالضرورة) الی آخره ضرورة الانخساف والاظلام وقت حیلولة الارض بینه و بین الشمس مبنیّ علی مازعمه الحکماء من کون الواجب تعالی موجبا فی افعاله واما علی ماذهب الیه المتکلمون وهو الحق من انه تعالی مختار فی جمیع افعاله فلا ضرورة فی شیٔ منها لجواز خلق الاضاءة حینئذ و لجواز ازالة الحیلولة کما لاضرورة للکتابة فی وقتها لکونها فعلا اختیاریا یمکن ترکه کلا او جزأ فی کل آن من زمانه فاندفع ماقیل ان الضرورة فی وقت الوصف اعم مطلقا من الضرورة بشرط الوصف فتأمل ۲۱ **قوله** (او بدوامها مادام الذات) ای مادام موجودا او معدوما و لذا غیر العنوان لئلا یرد علیه دوام السلب عن المعدوم علی نحو ما سبق فی الضروریة المطلقة لکن یشکل الامر فیما دام الوصف فلیکن السالبة المشروطة والعرفیة فی مثل قولنا لاشیٔ من الکاتب بساکن الاصابع بالضرورة او بالدوام مادام کاتبا موقوفتین علی وجود الموضوع کجمیع سوالب المرکبات ولاضرر فیه بعد أن صدقتا عند عدم الموضوع مثل قولنا لاشیٔ من المعدوم بطائر او کاتب مادام معدوما فتأمل ۲۱ **قوله** (ازلا وابدا) اشارة الی جهة الاحکام الغیر الزمانیة نحو اللّٰه تعالی حیّ او عالم بالفعل کما ان قوله او فی احد الازمنة اشارة الی جهة الاحکام الزمانیة الحادثة فی الزمان نحو زید قائم بالفعل او قاعد فلا یرد أن فی احد الازمنة مستغن عن قوله ازلا وابدا تأمل ۲۱ **قوله** (کل انسان کاتب بالامکان العام) الی آخره ومما یجب ان یعلم ان قولهم بالامکان فی امثال هذه العبارة ان کان قیدا للنسبة کانت القضیة ممکنة وان کان قیدا للمحمول کانت مطلقة یمکن تحققها فی ضمن الضروریة المطلقة لان کون الانسان ممکن الکتابة ضروریّ له فی جمیع اوقات وجوده وان لم یکن الکتابة بالفعل ضروریا له کما لایخفی ۲۲ **قوله** (فی الموضوع والمحمول) قید بهما مع انهما متروکان فی سائر الکتب للاشارة الی ان مجرّد اشتمال القضیة علی حکمین مختلفین بالایجاب والسلب لایکفی فی کونها مرکبة فی عرفهم والا لکانت جمیع الاحکام الحصریة

قضايا مركبات عندهم نحو ماجاءنى الا زيد وليس كذلك
بل هى وامثالها بسيطة عندهم لعدم اتحاد الحكمين المختلفين بالايجاب
والسلب فيه فى الموضوع اذ ماثبت له المجئ هو زيد وما سلب عنه
ذلك هو غيره فلا يتحدان فى الموضوع فيكون القضية المشتملة عليهما
بسيطة لا مركبة بخلاف قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالفعل
لادائما فان معنى لادائما لاشئ من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل وحيث
اتحد الحكمان فيه فى الموضوع والمحمول والكمية كان قضية مركبة
فى عرفهم وتقييد الموضوع ههنا بالحقيقى للاحتراز عن الموضوع الذكرى
فان اتحادهما فى الموضوع الذكرى غير كاف فى المركبة بل لابد من
اتحادهما فى الموضوع الحقيقى والالصدقت المركبة الجزئية فى قولنا بعض
الجسم حيوان لادائما لان معنى جزئيتها ان بعض الجسم حيوان دائما
وبعضه ليس بحيوان دائما مع ان هذه المركبة الجزئية كاذبة عندهم
اذ الحكم فى الجزئين فيها على شئ واحد فلو صدقت تلك المركبة لزم
ان يوجد جسم يتصف بالحيوانية فى وقت ولا يتصف بها فى وقت آخر
وهو باطل كما سيتضح ٢٣ **قوله**(وماعدا العامتين باللادوام الوصفى)
انه يمكن تقييد بعض ماعدا العامتين من البسائط باللادوام الوصفى
وان لم يمكن تقييد بعض ماعداهما الآخر به كالدائمتين لئلا يرد
ان الضرورية والدائمة مما عداهما لا يمكن تقييدهما به اذ الضرورة
والدوام الذاتيان اخص من الدوام الوصفى ونقيض الاعم مباين لعين
الاخص فليحمل على هذا اخوات هذا القول ٢٣ **قوله**(اوالمنتشرة)لمنع
الخلو فلا يرد أن الوقتية المطلقة مماعدا المنتشرة المطلقة لا يمكن تقييدها
باللاضرورة الوقتية الغير المعينة ويصح الحمل على منع الجمع والخلو
فلا يلزم المحذور ايضا بناء على التوجيه السابق ٢٣ **قوله**(نحو الله تعالى
عالم او حى)الخ فان هذه الصفات لما كانت لوازم وجوده الخارجى فلو فرض
انتفاء ثبوتها له تعالى يلزم انتفاء الوجود الملزوم فيلزم انقلاب ماهية
الواجب تعالى الى ماهية ممكنة لان كل ماهية يمكن انفكاك الوجود
عنها بوجه من الوجوه فهى ممكنة فماهية الواجب تعالى آبية

عن انفكاك كل من هذه الصفات فيكون ثبوتها له تعالى واجبا بالذات بخلاف ثبوت لوازم الممكنات لها كما عرفت فی الاصل ۲۳ **قوله** (بشرط المحمول الواقع) ای بشرط وجود المحمول فی الموجبة وعدمه فی السالبة والمراد من الوجود والعدم ماهو الواقع فی وقته اذ لاضرورة الیوم فی قیام زید غدا لا فی وجوده لعدم وقوعه بعد ولا فی عدمه فيه لعدم تحقق وقته الذی هو الغد وبالجملة لا ضرورة فی شیء من طرفی القیام الغیر الواقع بعد وان شرط احدها فالمراد الشرط الواقع لا مطلق الشرط ولو كان مفروضا ولذا قيد بالواقع ۲٤ **قوله** (وهو الامكان الصرف الخالی) الخ فان قيام زيد غدا مثلا لاضرورة اليوم فی جانبه الایجاب وهو ظاهر والا لكان واقعا بعلته فی اليوم او فی الماضی ولا فی جانبه السلب لان عدم قيامه فی الغد لم يتحقق اليوم وان تحقق عدم قيامه الآن وانما يتحقق شیء من قيامه وعدم قيامه فيه اذا جاء الغد فقيامه فی المستقبل ممكن صرف لا ضرورة فی شیء من طرفيه بخلاف الامور الواقعة فی الحال او فی الماضی فانها متحققة فی وقتها بالفعل بعللها الموجبة لها فهی ضرورية واقلها الضرورة بشرط المحمول هكذا حققه الشيخ الرئيس ونقله شارح المطالع وبهذا التقرير ظهر بطلان ما قيل ان الامكان الوقوعی يستلزم الوقوع وانما يستلزمه فی الامور الحالية والماضوية لا مطلقا ۲٤ **قوله** (واقلها) الی آخره انما قال اقلها لان الضرورة بشرط المحمول لما كانت مساوية للفعل كانت اعم من سائر الضرورات ووجدان فرد الاعم اسهل واقل مؤنة من وجدان فرد الاخص لان فرد الاعم اكثر وفرد الاخص اقل وانما كانت اعم من الضرورة فی وقت ما لانها كما يتحقق فی فعل الفاعل الموجب يتحقق فی فعل الفاعل المختار بخلاف الضرورة فی وقت ما فانها لاتحقق فی فعل الفاعل المختار ولذا لم يكن الكتابة وغيرها من الافعال الاختيارية ضرورية واجبة الوقوع فی وقتها كما لا يخفی ۲٤ **قوله** (كعلية المقدم) الی آخره ترك التضاعف مع انه مذكور فی كتب اكثرهم لانه داخل فيما ذكر لان المتضايفين معلولا علة واحدة وهی اتحاد الولد من نطفة معينة

فی الابوّة والبنوّة مثلا ٢٤ **قوله** (باتفاق الاتصال) الی آخره ای یکون صدق التالی متصلا لصدق المقدّم اتفاقا بلاعلاقة موجبة لذلك الاتصال والمراد بصدقهما تحقق مضمونهما فی الواقع ولو فی احد الازمنة فقولنا اذا طلعت الشمس غدا یجیء عمرو اتفاقیة خاصة کما لایخفی ٢٥ **قوله** (فی الصدق فقط) الی آخره قیدفقط قیدالانفصال فی الصدق لاقید الحکم والا لکان مساویا للمعنی الاعم الشامل للمنفصلة الحقیقیة اذلایلزم من عدم الحکم بالانفصال فی الکذب عدم الانفصال فیه بخلاف ما اذا کان قید اللا انفصال فی الصدق اذمعنی الانفصال فی الصدق فقط عدم الانفصال فی الکذب فیصیر المعنی وان حکم بالانفصال فی الصدق وعدم الانفصال فی الکذب سمیت مانعة الجمع وکذا الکلام فی الانفصال فی الکذب فقط کمالایخفی ٢٥ **قوله** (والکل لایخلو عن احدها فی الاغلب) وانما قال فی الاغلب لانه قد یخلو عنها کما فی قول اهل المعانی تقدیم المسند لکذا اولکذا اذلیس بین النکتتین منع جمع لما قالوا لاتزاحم بین النکات فیجوز أن یکون التقدیم لکلیهما اولثلاثة ولا منع خلو لانهم لم یقصدوا الانحصار فیما ذکروه بطریق الترديد ٢٥ **قوله** (کل من هذه المنفصلات) الی آخره فی تصریح کل اشارة الی ردّ ماقیل ان المنفصلة الحقیقیة لایجوز أن تترکب اکثر من جزئین والالم یکن بین کل جزئین منها انفصال فی الصدق والکذب معا وحاصل الردّ أنه لایجب فیها وجود الانفصال الحقیقیّ بین کل جزئین بل یکفی وجوده بین مجموع اجزائه الثلثة اوالاربعة کما فی المثال المذکور فان العدد الواحد لایخلو عن مجموع الاقسام الثلثة وان خلاعن اثنین منها ٢٥ **قوله** (العدد اما) الخ ای العدد بالنسبة الی مایجمع من الکسور التسعة اما زائد کالاربعة فان نصفها اثنان وربعها واحد ومجموعهما ثلثة وهو ناقص عن الاربعة اوزائد کاثنی عشر فان نصفها ستة وثلثها اربعة وربعها ثلثة وسدسها اثنان والمجموع خمسة عشر وهی زائد علی اثنی عشر اومساولها کالستة فان نصفها ثلثة وثلثها اثنان وسدسها واحد والمجموع ستة ایضا ولیس المراد أن العدد الواحد بالنسبة الی عدد آخر اما زائد علیه

او ناقص عنه او مساوله كما ظن فانه غفلة عن اصطلاح اهل الحساب والمثال مبنيّ عليه ٢٦ **قوله** (لكن الموجبة الكلية من المتصلة اللزومية) اقول هذا ماقالوا لكن جريان الاحتمالات الاربعة فى الموجبة الجزئية منها واختصاص الموجبة الكلية بالثلثة الاول كلام ظاهريّ والتحقيق ان مطلق الموجبة منها كلية كانت او جزئية مختصة بالصادقين والكاذبتين كما ستطلع عليه من ان التالى فى قولك كلما كان زيد فرسا كان حيوانا مقيد بكونه حيوانا فى ضمن الفرسية لا مطلق الحيوانية والا لم ينعكس هذه الموجبة الكلية الى الموجبة الجزئية القائلة بانه قد يكون اذا كان زيد حيوانا كان فرسا لانه انما يكون فرسا اذا كان حيوانا فى ضمن الفرسية لا اذا كان حيوانا فى ضمن الانسانية وكون زيد حيوانا فى ضمن الفرسية من الاوضاع الممتنعة الاجتماع مع كونه حيوانا فلو لم يقيد التالى بل اطلق كان اللزوم على بعض الاوضاع الممتنعة لا الممكنة المعتبرة فى الكلية والجزئية وان قد يكون التالى كاذبا كالمقدّم كما لا يخفى ٢٦ **قوله** (لا تصدق) اى لا تصدق فيما كان المقدّم صادقا والتالى كاذبا لامتناع ان يستلزم الصادق الكاذب والا لزم كذب الصادق وصدق الكاذب اما كذب الصادق فلان اللازم كاذب وكذب اللازم يستلزم كذب الملزوم واما صدق الكاذب فلان الملزوم فيها صادق وصدق الملزوم مستلزم لصدق اللازم ٢٦ **قوله** (مختصة بالصادقين) الى آخره ان كانت اتفاقية خاصة او بتال صادق سواء كان المقدّم صادقا او لا ان كانت اتفاقية عامة ٢٦ **قوله** (بغير الصادقتين) لان مالا يجتمعان فى الصدق عنادا او اتفاقا اما ان يكونا كاذبتين او يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة كما ان ما لا يجتمعان فى الكذب عنادا او اتفاقا اما ان يكونا صادقتين او يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة ٢٦ **قوله** (بتقديم اداة السلب) الى آخره لم يقل وتأخيرها فى الموجبة لان دلالة التقديم على السلب كلية دون دلالة التأخير على الايجاب فان الشرطية المتصلة قد تكون سالبة مع التأخير كما فى قولنا اذا كانت الشمس طالعة لا يلزم ان لا يكون الليل موجودا فقولنا اذا جاء زيد لم يجئ عمرو يحتمل ان يكون موجبة

ان كان بمعنى يلزم ان لايجيء عمرو وان يكون سالبة ان كان هو بمعنى لا يلزم ان يجيء عمرو فتأمل ۲۶ **قوله** (هو وضع وجوده مع الا خر) أما بان يقتضيهما علة واحدة او بان يكون بين علتيهما اقتضاء بوجه لان ذات كل منهما لا يأبى عن مثل هذا الوضع فلا يرد أن غاية هذا الوضع المقارنة بينهما لااللزوم بناء على ان مطلق اللزوم مفسر عندهم بامتناع الانفكاك ۲۶ وقوله هو وضع وجوده بدون الآخر مبنيّ ايضا على جواز أن لايكون بينهما ولا بين علتيهما اقتضاء بوجه فان ذات كل منهما لا يأبى عنه ايضا فيمكن اجتماع هذا الوضع مع كل منهما فلايرد مثل ذلك عليه ايضا ۶۲ **قوله** (فلا يصدق هناك السالبة الكلية) الى آخره لان معنى تلك السالبة ان لايوجد لزوم على شيء من الاوضاع الممكنة وقد وجد على بعضها ۲۷ **قوله** (وكذا الكلام فى العنادية) الى آخره يعنى كل حكمين يمكن انفصال احدهما عن الآخر فى الصدق فبينهما عناد جزئيّ على بعض الاوضاع الممكنة هو وضع تحقق احدهما بدون الآخر وان دام عدم الانفصال بينهما كناطقية الانسان وصاهلية الفرس فلا يصدق هناك السالبة الكلية العنادية من مانعة الجمع وان صدق من الاتفاقية وكل حكمين يمكن عدم انفصال احدهما من الآخر فى الصدق فليس بينهما عناد كليّ فى الصدق وان دام الانفصال بينهما كوجود الانسان ووجود العنقاء فلا يصدق هناك الموجبة الكلية العنادية من مانعة الجمع وان صدقت من الاتفاقية وكذا الكلام فى الانفصال فى الكذب فى مانعة الخلو ويتضح من المجموع حال المنفصلة الحقيقية العنادية ۲۷ **قوله** (كلما تحقق النقيضان) الى آخره اعلم ان نتيجة هذا الدليل اما لازمة له اولا ان كان الاوّل يلزم الملازمة الجزئية بين النقيضين وهو يستلزم ان لا يصدق سالبة كلية لزومية اصلا وهو باطل وان كان الثانى فاما ان لاينتج الشكل الثالث واما ان لا يستلزم الكل الجزء وكلاهما باطلان فلابدّ من القدح فى هذا الدليل ولهذا قال فسفسطة ۲۷ **قوله** (فسفسطة) لكن بما ذكره ثبت ما ادّعيناه من الكليتين المذكورتين قبل ۲۷ **قوله** (وهو غير المطلوب) الى آخره اذ المطلوب اثبات

اللزوم الجزئی بین النقیضین بمعنی ان احدهما فی بعض اوضاعه الممکنة یستلزم الآخر کما هو مقتضی الاستدلال بالشکل الثالث ومن البین انه انما یستلزمه علی وضع تحققه مع الآخر وذلك الوضع لیس من اوضاعه الممکنة الاجتماع معه فلا یصدق هناك موجبة جزئیة لزومیة اذا الحکم فیها علی بعض الاوضاع الممکنة کما ان الحکم فی الکلیة علی جمیع الاوضاع الممکنة والا لم یصدق حکم کلی لزومی موجبا کان او سالبا بخلاف ما اذا قیدا بالقید الثانی فان تحققه مع الآخر حینئذ لا یکون من اوضاع المقدم الممکن بل نفس المقدم المحال ولا شك فی استلزامه للآخر جزئیا بل کلیا هذا * فان قلت لعل مراد الکاتبی ماذکرتم * قلت کل من النقیضین کما انه باعتبار فرضه مع الآخر شیء کذلك بدون ذلك الفرض هو شیء والثابت بالشکل الثالث حینئذ هو اللزوم الجزئی بینهما بالاعتبار الاول لا بالاعتبار الثانی فلا یثبت اللزوم الجزئی بین کل شیئین کما ادعاه فلا یتم التقریب من وجه آخر کما لا یخفی ٢٧ **قوله** (هو السالبة الجزئیة) قد اشرنا الی ان مرادهم من السالبة الجزئیة ههنا اعم من رفع الایجاب الکلی الذی هو النقیض الحقیقی للایجاب الکلی کما لا یخفی ٢٧ **قوله** (هو الممکنة العامة المخالفة) الی آخره لا یخفی ان قید المخالفة فی الکیف مستغنی عنه بتعریف التناقض لکنه لدفع توهم ان الممکنة العامة اعم الموجهات فکیف یکون نقیضها مباینا للضروریة وحاصل الدفع ان الاعم هو الممکنة العامة الموافقة للضروریة فی الکیف والنقیض هو الممکنة العامة المخالفة لها فی الکیف فلا منافاة بینهما وکذا الکلام فی ان نقیض الدائمة هو المطلقة العامة الاعم من الدائمة ٢٨ **قوله** (کما فی نقائض المرکبات الکلیة) الی آخره انما اعتبر فی نقائضها ان تکون منفصلة مانعة الخلو لا مانعة الجمیع ولا المنفصلة الحقیقیة لان صدق المرکبة بصدق کل من الجزئین وکذلك کذبها بکذب احد الجزئین او کلیهما واذا کان بکذب احدهما کان احد جزئی النقیض اعنی المنفصلة صادقا والآخر کاذبا لا محالة واذا کان بکذبهما معا کان کلا جزئی النقیض صادقین معا فلا بد ان یکون الحکم فی النقیض علی وجه یحتمل صدق احد الجزئین وصدق کلیهما لیوجد التمانع الذاتی بین المرکبة ونقیضها والحکم علی ذلك الوجه

(لا یکون)

لایکون الا بان یکون تلك المنفصلة مانعة الخلو بالمعنی الاعم الشامل للمنفصلة الحقیقیة تأمل ۲۸ قوله (وهو کاذب) لما عرفت ان حکمی المرکبة متحدان فی الموضوع فهذه المرکبة تدل علی ان بعض الجسم حیوان فی وقت دون وقت آخر ولایخفی کذبه لان بعضه حیوان دائما والبعض الآخر لیس بحیوان دائما ولیس هناك فرد یتصف بالحیوانیة تارة وبعدمها اخری لیصدق المرکبة الجزئیة وانما یتصور ذلك فیما کان المحمول عرضا مفارقا کالقیام والقعود وغیرهما نعم یصدق الجزئیتان القائلتان بان بعض الجسم حیوان دائما وبعضه لیس بحیوان دائما لعدم اتحادهما فی الموضوع الحقیقی وان اتحدتا فی الموضوع الذکری لکن لیس جزء المرکبة الجزئیة مطلق الجزئیتین بل الجزئیتان المتحدتان فی الموضوع الحقیقی کما هو مقتضی تقیید الحکم علیه باللادوام کما لایخفی فتأمل ۲۸ قوله (بخلاف تلك الحملیة المرددة المحمول) الی آخره فان المفهوم المردد بین الحیوانیة الدائمة وبین سلبها الدائم اذا حکم علی کل فرد من الجسم بمعنی ان کل فرد لایخلو عن احدهما کما هو مدلول تلك الحملیة کان ذلك الحکم صادقا سواء کان کل جسم حیوانا دائما او لاحیوانا دائما اوکان بعضه حیوانا دائما والبعض الآخر لا حیوانا دائما فیصدق النقیض بهذا المعنی الشامل للاحتمالات الثلثة مع کذب الاصل وانما یصدق الاصل المقید باللادوام فیما کان المحمول عرضا مفارقا نحو بعض الانسان کاتب بالفعل لا دائما وحینئذ یکذب النقیض بهذا المعنی لاخذ الدوام فی جزئیة اذلو صدق لوقع احد الاحتمالات الثلثة اما کون کل انسان کاتبا دائما اولا شیء من الانسان بکاتب دائما او کون بعضه کاتبا دائما والبعض الآخر لیس بکاتب دائما والکل باطل واستفید مما ذکرنا ان لاخذ نقیض المرکبة الجزئیة طریقا آخر هو جعل المنفصلة ذات اجزاء ثلثة بان یقال فی المثال المذکور اما لا شیء من الجسم بحیوان دائما اوکل جسم حیوان دائما او بعضه حیوان دائما والبعض الآخر لیس بحیوان دائما وظهر ایضا ان المراد من الحکمین اللذین وقع التردید بینهما الحکمان المکیفان بکیفیة نقیضی الجزئین من الاصل لا مطلق الحکمین ۲۸ قوله (وقد یطلق علی اخص القضایا) الخ وانما قال

اخص القضايا لان السالبة الكلية مثلا لها من القضايا الحاصلة بالتبديل
لوازم عديدة هى السالبة الكلية كنفسها والسالبة الجزئية وعكسها فى
عرفهم انما هو السالبة الكلية التى هى اخص من السالبة الجزئية وكذا
الكل من القضايا المنعكسة لوازم عديدة حاصلة بالتبديل اعم من عكوسها
بحسب الجهة مثلا قولنا كل انسان حيوان بالضرورة يستلزم قولنا بعض
الحيوان انسان سواء كان حينية مطلقة او مطلقة عامة او ممكنة عامة
وعكسه فى عرفهم هو الحينية المطلقة لا المطلقة العامة ولا الممكنة العامة
اللتين كل منهما اعم مطلقا من الحينية المطلقة وقس عليه البواقى ٢٩ **قوله** (على
مذهب الشيخ فى عقد الوضع) الخ وفيه اشارة الى انعكاسهما على مذهب
الفارابىّ فى عقد الوضع وان انعكاس الممكنة العامة الى نفسها وانعكاس
السالبة الضرورية الى نفسها متلازمان وان الممكنة ينتج فى صغرى
الشكل الاوّل على مذهب الفارابىّ فلا وجه لتوقف الكاتبىّ فى هذه
الامور كما لا يخفى ٢٩ **قوله** (كان ذلك التقدير) المستفاد من قيد مع الآخر
وهو كون ذلك التحقق مع تحقق النقيض الآخر فلا يتجه عليه ان ذلك
التقدير عين المقدّم المحال لا من اجزائه ٣٠ **قوله** (وبالعكس) اى وحكم
السوالب ههنا كحكم الموجبات فى العكس المستوى ٣٠ **قوله** (على التفصيل
المذكور) فى انعكاس كل موجبة الى موجبة اخرى حيث قلنا فمن الدائمتين
والعامتين الى حينية مطلقة الى آخره ٣٠ **قوله** (والشرطية الموجبة الكلية)
الى آخره وتوقف الكاتبىّ فى انعكاسها مبنىّ على زعم اللزوم الجزئىّ
بين النقيضين وقد عرفت فساده ٣٠ **قوله** (ولا عكس للبواقى من الحمليات
والشرطيات) انما لم ينعكس الموجبة الجزئية الشرطية ههنا الى نفسها
لصدق الاصل بدون العكس فى قولنا قد يكون اذا كانت الارض مضيئة
يلزم ان لا تطلع الشمس فانه صادق مع كذب قولنا قد لا يلزم لطلوع
الشمس وجود النهار ٣٠ **قوله** (ولو فى الادّعاء) الى آخره هذا القيد
لئلا يخرج الادلة الفاسدة مادّة او صورة مع عدم العلم بفسادها * وقوله
ظاهرا لئلا يخرج المغالطات التى علم المستدل فسادها وقصد بها تغليط
الخصم بل ولئلا يخرج القياس الشعرىّ لان الشاعر كالمغالط يدّعى

فی الظاہر تحصیل التصدیق بما اوردہ والحق انہ لیس بدلیل حقیقۃ بل مجازا فلا بأس فی خروجہ عن التعریف بل یجب فتأمل ۳۰ قولہ (وقد تطلق النتیجۃ علی اخص القضایا اللازمۃ) الی آخرہ کما فی باب المختلطات حیث قالوا النتیجۃ تابعۃ للصغری او الکبری ولم یقتصر علی اطلاقہا علی اخص القضایا اللازمۃ کما اقتصر فی اطلاق العکس اذ قد یستنتج اعمہا من دلیل یستلزم الاخص بخلاف العکس فتدبر ۳۱ قولہ (او یشار الیہا بلفظ) کالقیودات المشیرۃ الیہا وکلفظۃ اذا الدالۃ علی وقوع المقدم ولفظۃ لو الدالۃ علی انتفاء التالی ولذا یکتفی فی الاقیسۃ الاستثنائیۃ بشرطیۃ واحدۃ کما فی قولہ تعالی ﴿لو کان فیہما آلہۃ الا اللہ لفسدتا﴾ اکتفاء عن الرفع بدلالۃ اداۃ الشرط علی الانتفاء لانہا لانتفاء الاول لانتفاء الثانی فی مقام الاستدلال فاعلم ۳۱ قولہ (کما فی الاستدلال باحد المتضایفین) الخ لانہما متکافیان ذہنا وخارجا فلا یعلم احدہما قبل الآخر علما تصوریا او تصدیقیا وانما یعلمان معا وقد صرح الشریف المحقق بعدم صحۃ ہذا الاستدلال فی بعض کتبہ فتامل ۳۱ قولہ (کمواد الادلۃ المشتملۃ علی المصادرۃ) ہذا مبنی علی ان المصادرۃ توقف الدلیل علی المدعی فیکون العلم بالدلیل متأخرا عن العلم بالمدعی فبطلان تلک الادلۃ لفقد ہذا الشرط لا لاستلزامہا الدور الباطل کما وہم لان مجرد توقف العلم بالدلیل علی العلم بالمطلوب مبطل لہ سواء انعکس التوقف من جانب المطلوب کما اذا انحصر دلیل المطلوب فی ذلک الدلیل وہو الدور الباطل او لم ینعکس کما اذا کان لہ دلیل آخر صحیح ولا دور فیہ وہو ظاہر ۳۱ قولہ (فی الظروف الخارجیۃ) متعلق بالصدق وقید بہ للاشارۃ الی ان تلک المقدمۃ غیر صادقۃ فیما کان بعض الظروف ذہنا کما فی قولنا اجتماع النقیضین موجود فی الذہن والذہن موجود فی الخارج فانہما صادقتان مع کذب النتیجۃ ۳۱ قولہ (ہی مقدمۃ خارجۃ) احترز بقید الخروج عن الاجزاء مثل الصغری والکبری وبقید اللزوم فی کل مادۃ عن المقدمۃ الاجنبیۃ وبقید عدم موافقتہا للقضایا فی الاطراف عن العکس المستوی الموافق للاصل فی الموضوع والمحمول والمقدم والتالی فان شیئا منہا لیس بمقدمۃ

غريبة نعم قد يطلق المقدّمة الغريبة على المقدّمة الاجنبية مجازا تأمل ۳۱ **قوله** (وقسم غير مستلزم كليا) الى آخره هذا مبنيّ على حمل الاستلزام فى تعريف القياس على الاستلزام الكلىّ لا على مطلق الاستلزام الاعم من الكلىّ والجزئىّ والا لم يخرج الاستقراء والتمثيل بقيد الاستلزام لثبوت الاستلزام الجزئىّ لهما قطعا مع انهم اخرجوهما بقيد الاستلزام واخرجوا قياس المساواة بقيد لذاته لا بقيد الاستلزام وجرينا ههنا على ماقالوا فجعلنا المستلزم بواسطة المقدّمة الاجنبية من قسم المستلزم الكلىّ مع انه ليس بمستلزم كليا بل بواسطة خصوص المادّة فالصواب لهم ان يحملوا الاستلزام على الكلىّ المتبادر ويخرجوا به الاستقراء والتمثيل ومثل قياس المساواة وبقيد لذاته المستلزم بواسطة مقدّمة غريبة اوان يحملوه على مطلق الاستلزام ويخرجوا الكل بقيد لذاته كما لا يخفى * اللهم الا ان يحملوه على الاستلزام الكلىّ ويعمموا المستلزم كليا من المستلزم وحده اومع ضميمة مقدّمة اخرى كما اشار اليه ابو الفتح لكن عدم ذلك الاستلزام الكلىّ فى الاستقراء والتمثيل محل نظر ظاهر اذ الاستقراء مع ضميمة اتفاق جميع الافراد والتمثيل مع ضميمة علية الجامع مستلزمان كليا وان لم يستلزما وحدهما كقياس المساواة ولا مخلص الا بان يراد بالاستلزام الاستلزام الكلىّ المقطوع وحده اوبضميمة مقدّمة ولا يمكن القطع بحكم الضميمة فيها بخلاف قياس المساواة فليتأمل ۳۲ **قوله** (كيفا وكما وعلما) الى آخره فان وجد فى المقدّمات سالبة تكون النتيجة سالبة ايضا وان وجد جزئية كانت جزئية وان وجد ظنية كانت ظنية ايضا وكثيرا ما تكون تابعة لها فى اثنين منها او فى الكل وانما قال بالمعنى الاعم اذ هى كما تكون تابعة للقضايا الاجزاء فى هذه الامور تكون تابعة للمقدّمات الخارجة كالعكس المستوى فى الضرب الاوّل من الشكل الثالث والرابع اذ النتيجة فيهما جزئية كالعكس الموقوف عليه وكذا عكس النقيض وايضا لا تكون النتيجة قطعية مالم يكن الاستلزام الكلىّ قطعيا فى البراهين والاستلزام مقدّمة خارجة عنها ۳۳ **قوله** (يستلزم النتيجة لذاته) الى آخره ليس مرادهم من قولهم لذاته ههنا نفى الواسطة فى الثبوت فان انتفاءها بين كل قياس

ونتیجة غیر معلوم بل مرادهم نفی الواسطة فی الاثبات ای لا یکون المقدّمة الاجنبیة اوالغریبة واسطة فی اثبات ذلك الاستلزام الکلیّ وان کان العکس المستوی لبعض المقدّمات واسطة فی اثباته فی بعض الاشکال ۳۲ **قوله** (ربما تصدر) الی آخره اشار باداة التقلیل الی انها کثیرا ما لا تصدر بها فی المباحث فی الکتب ۳۲ **قوله** (والمقدّمة الاخری شرطیة) لانها لا تکون الا شرطیة بخلاف المقدّمة الاستثنائیة فانها قد تکون حملیة وقد تکون شرطیة فتسمیة تلك المقدّمة شرطیة من قبیل تخصیص العام ببعض افراده کما لا یخفی ۳۳ **قوله** (ولذا یطرح عند اخذ النتیجة) الی آخره کما هو شان الوسائط وفیه اشارة الی طریق اخذ النتیجة من القیاس الاقترانیّ ۳۳ **قوله** (وان لم تشمل) الی آخره کما فی صغری الاستقراء او کبراه وکما فی کبری المستلزم بواسطة عکس النقیض وفی کبریات الاقیسة المرکبة من المنفصلة ذات حملیات بعدد اجزاء الانفصال ۳۳ **قوله** (القیاس الاستثنائیّ) الی آخره قدّمناه علی الاقترانیّ علی عکس ما فی المتون لانه بجمیع اقسامه بین الانتاج بخلاف الاقترانیّ ولانه محتاج الیه فی اثبات انتاج ما عدا الشکل الاوّل بالخلف والعکس والافتراض فتأمل ۳۳ **قوله** (کلیة باعتبار الازمان والاوضاع) انما قال باعتبار الازمان والاوضاع مع ان کلیة الشرطیة لا تکون الا باعتبارهما لان المقدّمة الاستثنائیة قد تکون حملیة وقد عرفت ان کلیة الحملیة باعتبار الافراد لا باعتبارهما فلو لم یقید بذلك لتوهم ان الشرط هو کلیة الشرطیة باعتبار الازمان والاوضاع وکلیة تلك الحملیة باعتبار الافراد ولیس کذلك بل الشرط کلیة کلیهما باعتبار الازمان والاوضاع وعطف الاوضاع علی الازمان للاشارة الی ان الکلیة باعتبار الازمان فقط غیر کافیة بل لا بدّ من الکلیة باعتبار الاوضاع الممکنة الاجتماع معهما ایضا ۳۳ **قوله** (ان لم یتحد حکمهما) الی آخره هکذا قالوا ولا یخفی انهم لو عمموا الکلیة باعتبار الازمان والاوضاع ههنا مما هو کلیة حقیقة او حکما لتشمل الشخصیة کما عمموا الکلیة من الشخصیة فی کبری الشکل الاوّل لاستغنوا عن هذا القید وما بعده ۳۳ **قوله** (لکن ثبت الشرطیة الواقعة) الی آخره فیه

اشارة الى انه من حيث المعنى مؤلف من الحملية والشرطية ايضا لانه بمعنى انه كلما ثبت هذه الشرطية ثبت تلك الشرطيـة التى هى عكس نقيضها ههنا لكن ثبت الاولى فيثبت الثـانية اولكن بطلت الثـانية فيبطل الاولى ٣٣ **قوله** (كان ممكنا غيرلازملذات الواجب تعالى) احتراز عن صفات الله تعالى على مذهب الاشاعرة لان وجود تلك الصفات ليس مقتضى ذواتها بداهة بل مقتضى ذات الواجب تعالى فيكون ممكنات لازمة لذاته تعالى وهى قديمة ٣٤ **قوله** (غيرلازم) احتراز عن صفات الواجب تعالى لان وجودها ليس مقتضى ذواتها بل مقتضى ذات الواجب تعالى فيكون ممكنات مع انها قديمة ٣٤ **قوله** (سواء لنفس الصغرى) ناظر الى كون الصغرى والكبرى مشتركتين فى جزء تام كما فى الحملىّ المتعارف *وقوله اولاحد طرفيها ناظر الى كونهما مشتركين فى جزء ناقص كما فى الاقترانىّ الشرطىّ المتعارف ٣٤ **قوله** (ويتألف من الاشكال الاربعة) الى آخره فان الاوسط ان كان متعلق محمول الصغرى وموضوعا فى الكبرى فهو الشكل الاوّل نحو هذا غلام رجل وكل رجل انسـان فهذا غلام انسان ويشـترط بايجاب الصغرى وكلية الكبرى لتخلف الانتـاج فى قولنا غلام المرأة ليس بغلام رجل وكل رجل مذكر اوانسان فالحق فى الاوّل السلب وفى الثانى الايجاب وفى قولنا غلام الرومىّ غلام انسان وبعض الانسان ابيض اواسود والحق فى الاوّل الايجاب وفى الثانى السلب وان كان متعلق محمول الصغرى ومحمولا فى الكبرى ايضا فهو الشكل الثانى نحو هذا غلام رجل ولاشىء من المرأة برجل فهذا ليس بغلام امرأة ويشـترط باختلاف مقدّمتيه فى الكيف وكلية الكبرى للتخلف فى قولنا غلام المرأة غلام حيوان وكل انسان اوفرس حيوان فالحق فى الاوّل الايجاب وفى الثانى السلب وفى قولنا غلام المرأة ليس بغلام رجل ولاشىء من الرجل بمؤنث اوبفرس فالحق فى الاوّل الايجاب وفى الثانى السلب وفى قولنا غلام المرأة غلام حيوان وبعض الجسم اوالجماد ليس بحيوان وان كان متعلق موضوع الصغرى وموضوعا فى الكبرى فهو الشكل الثالث نحو غلام رجل انسان

وکل رجل حیوان فغلام بعض الحیوان انسان و یشترط بایجاب الصغری
وکلیة احدی المقدمتین و ان کان متعلق موضوع الصغری و محمولا
فی الکبری فهو الشکل الرابع نحو غلام الانسان حیوان وکل رومی
انسان فغلام بعض الرومی حیوان و یشترط بایجاب مقدمتیه مع کلیة
الصغری و اختلافهما کیفا مع کلیة احدیهما هذا فی الحملیات وقس
علیه الشرطیات وعلیك استخراج امثلة التخلف عند فقد احد الشروط
المذکورة فلیتأمل ۳۵ **قوله** (لا بطریق النظر والاکتساب) الخ واما
القیاس بالمعنی السابق الذی هو دلیل یستلزم النتیجة لذاته فهو مایستلزمها
بطریق النظر والاکتساب لماسبق الاشارة الیه من ان الاکتساب معتبر
فی مفهوم مطلق الدلیل وقد اخذ فی مفهوم القیاس بخلاف القیاسات
الخفیة فی البدیهیات فان البداهة منافیة للاکتساب والفرق بین
القیاسات الخفیة و بین الادلة ان القیاسات الخفیة دفعیة الحصول لکونها
سانحة دفعة مرتبة والادلة مرتبة بالتدریج ۳۵ **قوله** (محکومابه فی الصغری)
سواء لنفس الصغری کما اذا اشترك المقدمتان فی جزء تام او لاحد طرفیها
کما اذا اشترکتا فی جزء ناقص علی نحو ماسبق ۳۵ **قوله** (فشرط انتاجه
کیفا ایجاب الصغری) الخ اما ایجاب الصغری فلیندرج الاصغر فی نفس
الاوسط واما کلیة الکبری فلیندرج جمیع افراد الاوسط فی حکم الاکبر
ایجابا وسلبا اذ بمجموع هذین الاندراجین یظهر اندراج الاصغر
فی حکم الاکبر بداهة کذا قالوا وهو دلیل لمی للاشتراط المذکور
وقولنا لاختلاف النتائج اشارة الی دلیله الانی ولاینافی ذلك کونه
بین الانتاج لان بداهة استلزام مثل قولنا الان العالم متغیر وکل متغیر حادث
نتیجته لایستلزم بداهة اشتراطه بامور فیجوز أن یکون الحکم باستلزامه
بدیهیا والحکم باشتراطه نظریا مع انه یمکن ان یکون ذلك تنبیها لادلیلا
۳۶ **قوله** (لجواز کون الاصغر فیه اعم من الاکبر) کما فی قولنا کل انسان
حیوان وکل انسان ناطق فلا یصدق فیه کل حیوان ناطق بل
بعضه ۳۱ **قوله** (لماتقدم) من جواز کون الاصغر اعم کما فی قولنا کل
انسان جوهر ولاشیء من الانسان بفرس فلایصدق فیه لاشیء من

الجوهر بفرس وان صدق بعض الجوهر ليس بفرس ۳۷ قوله (لما تقدم)
من جواز كون الاصغر اعم كما فى المثال المذكور لان بعض الحادث عرض
لا جسم ۳۷ قوله (محذوفا عنهما) اى عن الصغرى وعكسها قيد اللادوام
وقيد اللاضرورة والضرورة المخصوصة بالصغرى اى غير المشتركة
بينها وبين الكبرى ولم يقل والضرورة المخصوصة بالصغرى فى الشكل
الاول وبعكسها فى الشكل الثالث مع انه الظاهر اذليس فى شئ من
عكوس القضايا ضرورة ولا قيد لاضرورة بل فيها قيد اللادام فقط
كما عرفت فى باب العكس فقيد اللادوام ناظر الى الصغرى فى الشكل الاول
والى عكسها فى الثالث وقيد اللاضرورة والضرورة ناظران الى الصغرى
فقط ثم ان المراد من الضرورة المخصوصة بالصغرى مطلق الضرورة
فلا تكون الضرورة مختصة بالصغرى فيما اذا تألف القياس من الصغرى
الضرورية والكبرى المشروطة وان كانت الضرورة الذاتية مختصة
بها هناك وكذا اذا تألف من العكس وان كانت الضرورة الوصفية
مختصة بها هناك ۳۷ قوله (ان لم يوجد فى الكبرى قيد اللادوام) هكذا
قالوا وتركوا قيد اللاضرورة ههنا اذ الكلام فى كون الكبرى احدى
الوصفيات الاربع وليس فيها قيد اللاضرورة بل فى الخاصتين منها
قيد اللادوام فقط ولا يخفى انهم لو قالوا فى الشكل الاول محذوفا عن
الصغرى قيد اللاضرورة مطلقا وقيد الضرورة واللادوام المخصوصين
بالصغرى لاستغنوا عن هذا القيد ومابعده من قولهم والا فيضم اليه
لادوام الكبرى ۳۸ قوله (وسواء كانت وصفية) الى آخره ترك الضرورة
الذاتية لان الكلام فيما اذا لم يصدق الدوام الذاتى على شئ من مقدمتيه فلا
يتصور ذلك كما لا يخفى ۳۹ قوله (فان كان من الضروب الناتجة) الى آخره
هذا مترتب على ماقبله فان موافقة شئ مع الملزوم يستلزم موافقته
مع اللازم بخلاف العكس لجواز كون اللازم اعم من الملزوم وعدم موافقة
شئ مع اللازم يوجب عدم موافقته مع الملزوم بخلاف العكس لجواز
ان لا يكون موافقا للاخص وموافقا للاعم فالمؤلف من اللزومية والاتفاقية
انما ينتج بشروط آتية ويكون مأله الى قياس استثنائى بان يقال كلما

كان شيء من الاصغر اوالاكبر موافقا للملزوم كان موافقا للازم الذى هو الاكبر اوالاصغر لكن المقدم حق ومتى لم يكن احدهما موافقا للازم الذى هو الاوسط لم يكن موافقا للآخر لكن المقدم حق ٣٩ **قوله** (وقعت صغرى الشكل الاول) الى آخره فلا ينتج فيما وقعت كبرى الاول وصغرى الثالث ولم يتعرض للشكل الثانى لانه منتج للسلب والكلام فى منتج الايجاب ولا للشكل الرابع اذالشرط هو وقوع الاوسط مقدما فى الكبرى الاتفاقية العامة كما تقرر فى محله فهذا الشرط اسقط احتمال الشكل الرابع ههنا وعدلنا عما قالوا للتوضيح ٤٠ **قوله** (لانها صادقة الزاما وتحقيقا) لان فرض وقوع شيء يستلزم فرض لوازمه فلو فرضت الخمسة زوجا فى الواقع اى عددا منقسما بمتساويين يلزم ان يكون عددا فى ضمن زوجيتها قطعا لاستحالة ثبوت المقيد بدون المطلق بداهة وما قيل انما تصدق تلك الصغرى لو كانت الخمسة الزوج عددا لكن لاشيء من العدد بخمسة زوج فى الواقع ففيه ان بعض العدد على ذلك التقدير المحال خمسة زوج فذلك التقدير يستلزم صدق قولنا كل ماهو زوج ولو فرضا عدد فعلى ذلك التقدير ينتظم قياس قائل بان الخمسة زوج وكل ماهو زوج ولو فرضا عدد ينتج من الاول انها عدد فلا يلتفت الى ما قيل لو كانت الخمسة زوجا يلزم ان لا يكون عددا فى الواقع فليتأمل ٤١ **قوله** (اذا فرض مقدم الكبرى) الى آخره بان يقال كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى جسما وكلما كان بعض الجسم متغيرا كان بعض الموجود حادثا ينتج انه كلما صدق قولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى متغيرا يصدق قولنا اذا كان كل رومى متغيرا كان بعض الموجود حادثا لان تالى الصغرى اعنى قولنا كل رومى جسم مع نتيجة التأليف المفروضة اعنى قولنا كل رومى متغير ينتج من الشكل الثالث مقدم الكبرى اعنى قولنا بعض الجسم متغير فيوجد شرط انتاجه على ماسبق ٤٤ **قوله** (ينتج اما ان يكون) الى آخره هذه النتيجة منفصلة موجبة مانعة الخلو مقدمها منفصلة موجبة مانعة الجمع وتاليها حملية كما هو مقتضى الشروط الآتية ٤٤ **قوله** (منتجا لتالى السالبة ان كانت) الى آخره كقولنا

كل انسان حيوان وقدلايكون اذا كان كل جسم متحيزا فبعض الحيوان قديم ينتج قد لايكون اذا كان كل جسم متحيزا كان كل انسان قديما فان تالى المتصلة السالبة اعنى قولنا بعض الحيوان قديم وان كان حملية جزئية الا انها فى قوة الكلية بناء على القوى السابقة فهى كلية مع الحملية الصغرى ينتج من الشكل الاول ان كل انسان قديم واذا جعل هذه النتيجة كبرى للحملية الكلية ينتج من الشكل الثالث ان بعض الحيوان قديم وهو تالى المتصلة السالبة وقس عليه البواقى ٤٥ **قوله** (بناء على القوى) الى آخره قيد القوة لا الفعل ٤٥ **قوله** (ينتج كلما كان كل انسان فرسا) الى آخره هذه النتيجة متصلة موجبة كلية مقدمها نتيجة الشكل الثانى المنعقد ههنا بلا شرط اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب اذ لا يجب ههنا النتيجة المحققة بل المفروضة من احدى المحصورات الاربع كافية ههنا بعد تحقق شرط استنتاج المقدم من الحملية معها كما تحقق فى المثال فان قولنا كل انسان فرس مع قولنا وكل فرس حيوان ينتج من الشكل الاول ان كل انسان حيوان وهو مقدم المتصلة الكلية المذكورة فى القياس فنتيجة التأليف يستلزم بواسطة الحملية الصادقة مطلقا مقدم تلك المتصلة ومقدمها يستلزم تاليها فنتيجة التأليف يستلزم تالى المتصلة وهذا الاستلزام عين نتيجة القياس ههنا ٤٥ **قوله** (متحدة فى النتيجة) وذلك الاتحاد بان تحد محمولات الكبريات الحمليات ٤٦ **قوله** (منتجة) اى بالفعل لا ولو بالقوة بناء على القوى السابقة لان تلك القوى انما تجرى فيما كان فى القياس متصلة ولا متصلة ههنا فى القياس فلا يتصور ههنا الانتاج بالقوة كما لايخفى ٤٦ **قوله** (والا فمؤلفة منها) اى من نتائج التأليفات ومن ذلك الجزء الغير المشارك وهذا فيما كانت المنفصلة ذات اجزاء وقد شارك حملية وحمليتان لجزئين منها وبقى هنا جزء لم يشاركه حملية كما لايخفى ٤٦ **قوله** (ينتج باعتبار التركيب) الى آخره فانه باعتبار مشاركة الجزء الاول للحملية الاولى والجزء الثانى للثانية ينتج القول الاول وباعتبار مشاركة الاول للاولى والثانى للحملية الثالثة ينتج القول الثانى وباعتبار مشاركة الاول للاولى والثانى

لكل من الثانية والثالثة ينتج قول الثالث وكل من الاقوال الثلثة منفصلة مانعة الخلو مؤلفة من نتائج التأليفات وعطف الكم على الفرد فى القول الثالث بالواو الواصلة لا باو الفاصلة بخلاف عطفه على الزوج فى القول الثانى ٤٦ **قوله** (انتج سالبة جزئية) اى وان كانت المنفصلة موجبة كلية فالنتيجة ههنا غير تابعة للمنفصلة فى الكم ولا فى الكيف ولا فى الجنس فضلا عن النوع ٤٧ **قوله** (للتخلف فى بعض المواد) كما فى قولنا هذا الجسم اما انسان اوفرس وكل انسان حيوان وكل فرس حساس فانه يكذب قولنا قد لا يكون اذا كان هذا الجسم حيوانا كان حساسا وعكسه ولكن يصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا الجسم حيوانا كان فرسا وقولنا قد لا يكون اذا كان حساسا كان انسانا ٤٧ **قوله** (كقولك) الى آخره لان المشارك للحملية فيه هو الجزء الاوّل من المنفصلة اعنى قولك هذا الشئ متحيز وهو مع الحملية القائلة بان كل جسم متحيز شكل ثان بلا شرط اختلاف المقدّمتين كيفا فلا ينتج لكنا نفرضه منتجا لقولنا هذا الشئ جسم و نضمه الى تلك الحملية لينتج من الشكل الاوّل ان هذا الشئ متحيز وهو الجزء المشارك للحملية من اجزاء المنفصلة فقد تحقق شرط الانتاج ٤٧ **قوله** (وكل واجب موجود) هذه الحملية مشاركة لكل من جزئى المنفصلة على هيئة الشكل الثانى بلا شرط اختلاف المقدّمتين كيفا لكنا نفرض كلا منهما قياسا منتجا فباعتبار مشاركتها للجزء الاوّل ينتج ان الاله الواحد واجب وهو مع تلك الحملية ينتج من الشكل الاوّل ان الاله الواحد موجود وهو الجزء الاوّل المشارك للحملية فى ذلك الشكل الثانى وباعتبار مشاركتها للجزء الثانى ينتج ان المتعدّد واجب وهو مع تلك الحملية ينتج من الاوّل ان المتعدّد موجود وهو الجزء الثانى المشارك لها فى هذا الشكل الثانى فقد تحقق شرط الانتاج ههنا ٤٧ **قوله** (وباعتبار التركيب) الى آخره وبرهان هذا الانتاج انه قد انتج باعتبار البساطة قولنا اما ان يكون الاله الواحد واجبا او المتعدّد موجودا منفصلة مانعة الجمع كما عرفت واذا ضم الحملية المذكورة الى هذه المنفصلة النتيجة ينتج تلك المنفصلة باعتبار البساطة ايضا ٤٧ **قوله** (او متعدّدة كقولنا) الى آخره فانه باعتبار البساطة ينتج قولنا اما ان يكون

الاله الواحد واجبا اوالمتعدّد موجودا وقولنا اماان يكون الاله الواحد واجبا اوالمتعدّد مجرّدا لوجود شرط استنتاج الجزء المشارك من نتيجة التأليف مع الحملية وباعتبار التركيب قولنا اما ان يكون الاله الواحد واجبا اوالمتعدّد مجرّدا لمثل ماعرفت ٤٨ **قوله** (بدون ذلك الشرط) يعنى سواء كان الاوسط مقدّم المتصلة او تاليها فى كل من مانعتى الخلو والجمع فالمثال المذكور فى المتن ينتج قولنا قديكون اذا كان العالم حادثا لم يكن موجده فاعلا موجبا ان حملت المنفصلة فيه على مانعة الجمع وقولنا قديكون اذا لم يكن العالم حادثا كان موجده فاعلا موجبا ان حملت على مانعة الخلو وكذا الكلام فيما كان الاوسط مقدّم المتصلة ٤٩ **قوله** او من استثنائيين فصاعدا) لان تعريف القياس كما يصدق على كل قياس بسيط كذلك يصدق على مجموع القياسين فصاعدا كما ان الانسان كما يصدق على زيد وحده يصدق على مجموع زيد وعمرو وذلك لان الوحدة والكثرة عارضتان للماهيات لالازمتان لها فحينئذ نقول مجموع الاستثنائيين فرد محقق وقدصدق عليه تعريف القياس كصدقه على مجموع الاقترانيين وعلى مجموع الاقترانىّ والاستثنائىّ فلا بدّ وان يكون من اقسام القياس المركب والابطل تعريف القياس منعا فلايرد أن القوم اهملوا المركب من الاستثنائيين فلايكون من اقسام القياس المركب ٥٠ **قوله** (كقولنا هذا الشبح) الخ هذان مثالان للموصول والمفصول المؤلف من اقترانيين واما المؤلف من الاستثنائيين فالموصول كقولنا هذا جسم لانه كلما كان انسانا كان حيوانا لكنه انسان فهو حيوان ثم كلما كان حيوانا كان جسما لكنه حيوان فهو جسم والمفصول مثل ذلك اذا حذف نتيجة القياس الاوّل اعنى قولنا فهو حيوان ومنه يظهر الموصول والمفصول فيما تألف من الاقترانى والاستثنائىّ والمثال الآتى للخلفىّ والحقىّ مفصولان لفصل الاقترانىّ الشرطى فيهما عن نتيجة ولظهور الكل تركناه فى المتن ٥٠ **قوله** (والالصدق) الخ هذا المثال مطابق لما حققه الرازىّ فى شرح المطالع من ان الخلفىّ قياس مركب من اقترانىّ مركب من متصلتين احديهما قائلة بانه لو لم يصدق المطلوب لصدق نقيضه وثانيهما قائلة بانه كلما صدق

نقیضه یلزم المحال واستثنائیّ مؤلف من متصلة هی نتیجة ذلك القیاس
الاقترانیّ الشرطیّ ومن حملیة قائلة ببطلان اللازم فلاعبرة بما ذکره
فی شرح الشمسیة من ان الخلفیّ قیاس مرکب من قیاسین احدهما
اقترانیّ مؤلف من متصلة وحملیة والآخر استثنائیّ بل ذلك القیاس
الاقترانی دلیل المتصلة الثانیة القائلة بانه کلما صدق نقیضه یلزم المحال
۵۱ **قوله** (فالقضیة) الی آخره الفاء للتفریع لان القضیة بالفعل مشروطة
بتعلق التصدیق بها وقد علم ان التصدیق منحصر فی الاربعة فیلزم
انحصار القضیة فی الاربعة ایضا نعم قد یطلق القضیة علی مالم یتعلق به
التصدیق کاطراف الشرطیات لکنه اطلاق مجازیّ لانه قضیة بالقوّة
لا بالفعل والکلام فی الثانی ۵۱ **قوله** (بمجرّد تصوّرات) ای هی مجرّدة
عن المشاهدة والقیاسات الخفیة ۵۱ **قوله** (اوکل نار حارّة) وههنا اشکال
قوی هو أن الحرارة المشهورة هی حرارة هذه النار الملموسة لاحرارة
کل نار بل الحکم بحرارة کل نار بواسطة مشاهدة الحکم فی بعض
افرادها فیکون حکما استقرائیا والاستقراء ناقص لایفید الیقین فکیف
یکون تلك الکلیة یقینیة * والجواب قد تقرّر فی الحکمة ان النفس اذا
شاهدت الحکم فی افراد نوع واحد فاض علیها من جانب المبدأ الفیاض
علم قطعیّ بوجود الحکم فی کل فرد من افراد ذلك النوع کما فی حرارة
کل نار بخلاف ما اذا شاهدته فی افراد جنس حیث لایفیض علیها العلم
القطعیّ بالکلیة لجواز أن یکون هناك فصل ینضم الیه فی افراد آخر
ویقتضی خلاف الحکم المشاهد ولذا لم یحصل العلم القطعیّ بکل حیوان
یحرّك فکه الاسفل غیر التمساح فتأمل ۵۱ **قوله** (بواسطة القیاس الخفیّ
الحاصل دفعة بالحدس) الخ وهذا القیاس الخفیّ فی الحدسیات وقضایا
قیاساتها معها یکون علی انحاء مختلفة کدلائل الاحکام لان لکل حکم
دلیلا مغایرا لدلیل حکم آخر بخلاف القیاس الخفیّ فی المجرّبات
والمتواترات فانه فیهما علی نحو واحد فی جمیع الموادّ فانه فی الاوّل لوکان
اتفاقیا لمادام ترتب الحکم علی التجربة لکنه دام وفی الثانی لوکان
کاذبا لما اتفقوا علی اخباره لکنهم اتفقوا وللاشارة الیه نکر القیاس

الخفیّ فیهما اذ التنکیر یدل علی الوحدة النوعیـــة وعرّفه باللام فی الحدسیات وقضایا قیاساتها معها اذ اللام انما تدخل علی النکرات بعد تجریدها عن معنی الوحدة کما تقرّر فی محله ٥١ **قوله** (ملکة الانتقال الدفعیّ) الی آخره اضافة الملکة الی الانتقال من اضافة السبب الی المسبب دون العکس واطلاق الملکة علی تلک الحالة الاستعدادیة مجازیّ باعتبار أن قسما منها حاصل بممارسة المبادی کالملکة فتأمل ٥٢ **قوله** (للتنافی بین التقلید والاستدلال علیه) ای الاستدلال بغیر تقلید آخر لانه لاینافی الاستدلال بتقلید آخر اذ قدیکون الحکم التقلیدیّ مقدّمة من دلیل حکم تقلیدیّ فالثابت بهذا الدلیل تقلید آخر حصل بالاستدلال بالتقلید کما سنشیر الیه حیث نقول التقلید یفید مثله ٥٢ **قوله** (العقل المشوب بالوهم) قالوا العقل بدون تسلط الوهم لایحکم بحکم غیر مطابق للواقع ٥٢ **قوله** (کالحکم ببطلان مطلق التسلسل) فیه اشارة الی ان المشــهورات قدتجامع المتیقن لان بطلان ذلک متیقن عند المتکلمین ٥٣ **قوله** (اعم مما بالذات) کما فی قیاس نفس الحکم ومما بالواسطة کما فی قیاس دلیله علی المحسوس فیکون الحکم بقدم العالم موهوما لان العقل لایحکم بحکم غیر مطابق الا بمتابعته للوهم بناء علی ذلک القیاس وهذا التعمیم لئلا یختل حصر مقدّمات الادلة فی السبعة بمثل الحکم بقدم العالم من غیر قیاسه علی المحسوس فتامل ٥٣ **قوله** (وهذه الاقسام السبعة متصادقة) فلابدّ من اعتبار قیود الحیثیات فی تعریفات الصناعات لان الدلیل الواحد ان اعتبر المقدّمات فیه من حیث کونها یقینیة یکون برهانا او من حیث کونها مشهورات اومسلمات فیکون جدلا اومن حیث انها مقبولات فیکون خطابة وهکذا فلایرد أن ادلة مسائل علم الکلام من المقبولات فی الاکثر مع ان مسائله مطالب یقینیة فکیف تثبت بها وحاصل الدفع ان تلک الادلة وان کانت من المقبولات المنقولة عن النبیّ علیه الســلام الا ان مقدّماتهـا معتبرة فیهامن حیث انها متواترات یقینیات فتأمل فیه ٥٣ **قوله** (ان کان جمیع مقدّماته بالمعنی الاعم) لایقــال هذا صادق علی الاستقراء الناقص المؤلف من

٥١ **قوله** (ملکة الانتقال الدفعیّ) الخ اضافة الملکة ههنا من اضافة السبب الی المسبب لاالعکس (نسخة)

(قضایا)

قضایا یقینیات کقولنا الانسان یحرّک فکہ الاسفل والفرس وغیرھا غیرالتمساح کذلک بالمشاھدۃ ولیس الاستلزام الکلیّ من مقدّماتہ فیلزم ان یکون برھانا ولیس کذلک لانا نقول لکن اللزوم الجزئیّ علی بعض الاوضاع وان ھذاالوضع ھو ذلک البعض من مقدّمات صحتہ قطعامع ان کون ھذاالوضع ذلک البعض مظنون لامتیقن وقد شرط فی البرھان ان یکون جمیع مقدّماتہ بالمعنی الاعم یقینیۃ ولذا اخرج ھوو امثالہ عن تعریف البرھان ودخل فی الخطابۃ فتأمل فیہ ۵۳ **قولہ** (ترغیب الناس) الی آخرہ فان قلت قد یستدل شخص بامارۃ علی حکم ظنیّ من غیر اظھارہ علی احد فلا یترتب علیہ ھذا الغرض قلت الغرض المذکورا کثریّ لاکلیّ علی انہ یمکن ان یقال الناس اعم من المستدل وما من فکر بل فعل یصدر عن العاقل الا انہ لجلب نفع اودفع ضرّ واما اخراج مثل ھذا الاستدلال عن الخطابۃ فمع انہ یوجب اختلال انحصار الصناعات فی الخمس لایرتضیہ تعریف الخطابۃ ۵۳ **قولہ** (من حیث انہاموھومات) ھذہ الحیثیۃ لاخراج الشعر لماعرفت ان المقدّمۃ الموھومۃ عند طائفۃ مخیلۃ عند اخری لکن الدلیل المرکب منھا من حیث انھا موھومۃ سفسطۃ ومن حیث انھا مخیلۃ شعریّ فقیود الحیثیات المعتبرۃ فی مفھومات الصناعات للتقیید لاللتعلیل فلایرد أن اخذ المستدل المقدّمۃ الموھومۃ فی السفسطۃ قدلاتکون لاجل انہاموھومۃ کاذبۃ بل لزعم انہا یقینیۃ فلاوجہ لقید الحیثیۃ ھھنا تأمل فیہ ۵۴ **قولہ** (وکل منھا یفید مثلہ ومادونہ) الی آخرہ فالیقین یفید الیقین والتقلید والظن کما اذا کان بعض المقدّمات یقینیۃ والبعض الآخر تقلیدیۃ اوظنیۃ والتقلید یفید التقلید والظن واماالظن فلایفید الاالظن ۵۴ **قولہ** (ان کان الجزء المتوسط) الی آخرہ لم یقل ان کان الاوسط کماقالوا لان الاستدلال بالتعفن مثلا لمیّ سواء قرّر اقترانیااواستثنائیا کمااشرنا فی المتن وعبارۃ الاوسط انما تنطبق علی الاوّل لایقال مرادھم الاوسط علی تقدیر تقریرہ اقترانیافیشمل الکل لانانقول قدلایمکن تقریرالدلیل اقترانیاکمافی الاستدلال بوجود النار علی الدخان وبعکسہ وللاشارۃ الیہ مثلنا بھما ۵۴ **قولہ** (بان یکون علمہ علۃ) الی آخرہ فسر العلیۃ الذھنیۃ بالعلیۃ بین العلمین لئلا

يلزم الفساد لان مثل قولنا هذه الماهية المتعلقة كلية لانها حاصلة فى الذهن بالتعريف وكل ما حصل بالتعريف كلىّ دليل لمىّ مع ان علية الحصول للكلية ذهنية اذلا وجود للكلية الا فى الذهن فالمراد بالخارج هو الواقع الشامل للوجودين لا بمعنى الاعيان المختصة بالوجود الخارجىّ والمراد بالعلمين التصديقان لا مطلق العلم الشامل للتصوّر ايضا ٥٤ **قوله** (او معلولا مساويا) قيده بالمساوى لان المعلول اما مساو او اعم والاعم لا يصح الاستدلال به على العلة الاخص كالاستدلال بمطلق الحرارة على وجود النار بخلاف العلة الموجبة فانها اما اخص مطلقا من المعلول او مساوية لها وعلى التقديرين يصح الاستدلال بها ولذا لم تحتج الى تقييدها ٥٤ **قوله** (ان توقف على حكاية كلام الغير) سواء كان تلك الحكاية جزأ من الدليل كما فى قولنا لان الله تعالى قال كذا او خارجا موقوفا عليها كما اذا كانت الحكاية دليل بعض مقدّماته ٥٤ **قوله** (فمسائل كل فن) الى آخره اشار بالفاء الى انه متفرّع على تعريف موضوع العلم بما ذكر اما كونها حمليات موجبات فلما اشار بالتفسير من ان البحث فيه بمعنى الحمل ايجابا كما يدل عليه تقييد العوارض باللاحقة اى الثابتة واما كونها ضروريات مطلقات فلان العوارض الذاتية التى هى محمولات المسائل لما كانت لاحقة لاجل ذات الموضوع او لاجل مساويه المستند الى الذات كان ذات الموضوع علة لها بالذات او بالواسطة فيكون ثبوتها له او لعرضه الذاتىّ او لنوع احدهما ضروريا او اجبا مادام ذات الموضوع موجودا البتة واما كونها كليات فلانهم انما بحثوا عن تلك المسائل ودوّنوها لتكون قوانين يستنبط منها احكام جزئيات موضوعاتها بضمها الى صغرى سهلة الحصول لينتظم قياس من الشكل ويستنتج منها تلك الاحكام الجزئية كأن يقال هذا الدليل قياس من الشكل الاوّل او الثانى مثلا وكل قياس كذلك منتج فهذا الدليل منتج فلابد أن يقع تلك المسائل كبرى الشكل الاوّل فى هذا الاستنتاج وكبراه لاتكون الا كلية ٥٤ **قوله** (ان كانت نظرية) يشير الى انها لايجب ان يكون نظريات بل قد يكون بديهية كانتاج الشكل الاوّل والاستثنائىّ فى هذا العلم فانهما من المسائل قطعا وليس فى تعريف

موضوع العلم مايوجب كونها نظريات او بديهيات لان اللحوق اعم من النظرى والبديهى وقولهم لذاته لنفى الواسطة فى العروض لا لنفى الواسطة فى الاثبات حتى يقتضى كون بعضها بديهية ٥٤ **قوله** (تعريفات الموضوعات) الى آخره سواء كانت موضوعات المسائل او موضوع العلم وتعريف جزء الموضوع كتعريف الهيولى فى الحكمة الطبيعية التى موضوعها الجسم الطبيعى المؤلف من الهيولى والصورة واما تعريف الجزئيات فكتعريف موضوع المسئلة التى كان موضوعها نوع موضوع العلم ٥٥ **قوله** (او نظرية يذعن) الى آخره هكذا قالوا ولى هنها بحثان قويان الاول ان ههنا قسما ثالثا وهو كونها نظرية ثابتة بالدليل ولم يسموه باسم الثانى ان اذعان المتعلم بها بحسن ظن يقتضى كون تلك القضية ظنية ولو سلم ان الظن ههنا بمعنى مطلق الاعتقاد فغاية الامر أن يكون تقليدية عند المتعلم اذ لا يتيقن النظرى بدون البرهان والمقدمة التقليدية لا يكون مقدمة البرهان وقد وضع اقليدس اصولا موضوعة لتكون مقدمات البراهين الا ان يقال كونها تقليدية بالنسبة الى المتعلم لا يقدح فى كونها يقينية بالنسبة الى المستدل وغاية الامر أن يكون الحاصل للمتعلم من الادلة المركبة منها تقليدا لا يقينا ولا بأس فيه وادعاء المتعلم اليقين زعمى لا فى الواقع فتأمل فيه جدا

قد اختتم طبع هذه الرسالة المرغوبة المسماة بالبرهان * المؤلفة فى علم المنطق وفن الميزان * مع ماحاشيها للعالم العلامة * والفاضل الفهامة * جامع العلوم النقلية * وناشر الفنون العقلية * اسماعيل الشهير بكلنبوى * عليه رحمة من ربه الملك القوى * فى عصر سلطنة سلطاننا الاعظم * ومولينا المعظم * مالك رقاب الامم * ظل الله فى العالم * الا وهو السلطان ابن السلطان ابن السلطان * السلطان الغازى *(عبد الحميد)* خان * خلد الله ايامه دولته مدى الزمان * ونصره بجنده فى كل قطر ومكان * وكان ذلك فى المطبعة العثمانية فى دار السلطنة السنية *

صانها الله تعالى وسائر البلاد عن الآفات والبلية * لتسع ليال خلون من شهر جمادى الاولى * لسنة عشر وثلثمائة بعد الالف من هجرة من له العز والعلى فى الآخرة والاولى * الحمد لله على التوفيق للاتمام * والصلاة والسلام على رسوله محمد اسعد الانبياء وخير الانام * وعلى اله واصحابه الكرام *

باب مشيختپناهيدن تعيين اولنان بايزيد جامع شريفى درسعاملرندن اكينلى اشرف زاده الحاج حافظ محمد خلوصى افندى المصحح
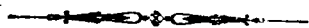
بايزيد جامع شريفى درسعام مجيزلرندن استانبولى السيد حافظ محمد اسعد افندى رئيس المصححين فى المطبعة العثمانية

فاتح جامع شريفى درسعام مجيزلرندن استانبولى السيد حافظ محمد امين افندى المصحح

باب مشيختپناهيدن تعيين اولنان آيدينلى قاضى زاده الحاج حافظ محمد امين افندى المصحح

نور عثمانيه امام اولى ريزه‌لى الحاج حافظ احمد افندى المصحح

در سعادت

(مطبعهٔ عثمانيه)

١٣١٠